جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم علوم التسيير

**مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي**

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص: إدارة مالية

من إعداد الطالبين: – نور الهدى غضبان
– أسماء بوطبة

بعنوان:

# دور الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المصرفي

## (دراسة عينة من البنوك الجزائرية بولاية برج بوعريريج)

**أعضاء لجنة المناقشة**

| | | |
|---|---|---|
| يوغرطة بايموت | أستاذ مساعد ب | رئيسا |
| أمينة بن جدو | أستاذ مساعد ب | مشرفا |
| سليمة حشايشي | أستاذ محاضر ب | مناقشا |

السنة الجامعية: 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

# الإهداء

## بسم الله الرحمن الرحيم

إلهي لا يطيب الليل إلا ببشراك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برأيتك

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحنان والتفاني إلى سر الوجود إلى من كأن دعاؤها سر نجاحي

وحنانها بلسم جراحي إلى من ملكتني بلا قيود وجعلتني أحبها بلا حدود إلى أغلى الحبايب أمي الغالية

إلى من كلله الله بالهبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار والدي العزيز

إلى أرواح جدي وجدتي الغاليين رحمهما الله

إلى ذخر زماني وسواعد أيامي أغلى الغوالي إخوتي عمر، فارس، عبد السلام، رعاكم الله وسدد طريكم بالنجاح كل الخير والسعادة في هذه الحياة.

وإخوتي اللويزة نورة بنات عمي (دعاء، آية) زوجة أخي (ربيحة) بنت عمتي (أمال)

إلى الكتاكيت علاء تسنيم أسيل شعيب سراج غيث

إلى من سرنا ونحن نشق الطريق معا أسماء

إلى صديقاتي الغاليات منال كنزة نسرين أسماء سارة أحلام خولة نجاة نهلة

إلى أستاذتي المشرفة بن جدو أمينة على بذلها مجهودا مضاعفا في العمل وكان ذلك من جميل أخلاقها

نسأل الله أن يجزيها عن كل خير

إلى من حملتهم ذاكرتي ولم تحملهم مذكرتي وإلى من حمله قلبي ولم تحمله ورقتي

نور الهدى

# الإهداء

اللهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك العمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا، نحمد الله عز وجل أنه وفقنا في أنجاز هذا العمل المتواضع

إلى قرة عيني إلى من جعلت الجنة تحت قدميها .. إلى التي حرمت نفسها وأعطتني، ومن نبع حنانها سقتني... إلى من وهبتني الحياة أمي العزيزة حفظها الله

إلى من يزيدني انتسابي له وذكره فخرا واعتزازا وإلى من سهر الليالي من أجل تربيتي وتعليمي، وجعلني أكبر في أزكى وأطهر فضيلة أبي العزيز وإلى جدتي الغالية حفظها الله لنا

إلى اخوتي الأحباء

إلى كل العائلة الكريمة

أسماء

# شكر وعرفان

أول من يشكر ويحمد أناء الليل وأطراف النهار، هو العالي القهار، الأول والآخر والظاهر والباطن، الذي أغرقنا بنعمه التي لا تحصى، وأغدق علينا برزقه الذي لا يفنى وأنار دروبنا فله جزيل الحمد والثناء العظيم هو الذي أنعم علينا وأرسل فينا عبده ورسوله محمد صلى الله عليه وسلم تسليما، أرسله بقرآنه المبين فعلمنا مالم نعلم وحثنا على طلب العلم أينما وجد.

لله الحمد والشكر كله اذ وفقنا وألهمنا الصبر على المشاق التي واجهتنا لإنجاز هذا العمل المتواضع، والشكر موصول إلى كل معلم أفادنا بعلمه من أولى مراحل الدراسة حتى هذه اللحظة، كما ترفع كلمة الشكر إلى الأستاذة "بن جدو أمينة" التي كانت عونا لنا في أنجاز بحثنا.

كما نشكر كل من مد لنا يد العون من قريب أو من بعيد، ونشكر كل أساتذة وعمال قسم الإدارة المالية خاصة، وأساتذة جامعة محمد البشير الإبراهيمي كافة

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن ندعو الله عز وجل أن يرزقنا السداد والرشاد والعفاف والغنى، وأن يجعلنا هداة مهتدين.

**الملخص:**

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين الحوكمة المصرفية وتحسين الأداء المصرفي في البنوك، والعمل على بناء نموذج هيكلي يوضح أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على المصرفية على أداء البنوك التجارية. حيث تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي وهذا من خلال توزيع استبيان على عينة من البنوك التجارية بولاية برج بوعريريج (7 بنوك)، كما تم تحليل النتائج ب الاعتماد على البرنامج الاحصائي Spss وبرنامج AMOS.

كما توصلنا في هاته الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية والأداء المصرفي. حيث يساهم تطبيق مبدأ كل من الافصاح والشفافية، والرقابة، ومسؤوليات مجلس الإدارة في تحسين ورفع الأداء المصرفي في البنوك التجارية.

**الكلمات المفتاحية:** الحوكمة المصرفية، الأداء المصرفي، مبادئ الحوكمة المصرفية، البنوك التجارية.

## Abstract:

This study aimed to clarify the relationship between banking governance and improving banking performance in banks, and to develop a structural model illustrating the impact of applying governance principles on banking performance in commercial banks. The study adopted a descriptive approach by distributing questionnaires to a sample of commercial banks in the province of Bordj Bou Arreridj (7 banks). The results were analyzed using the statistical software SPSS and AMOS.

Additionally, the study found a significant positive relationship between the application of banking governance principles and banking performance. Specifically, the implementation of principles such as disclosure and transparency, control mechanisms, and board responsibilities contributes to enhancing and improving banking performance in commercial banks..

**Key words:** banking governance, banking performance, governance principles, commercial banks.

## قـائمــة المحتـويـات


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| **الإهداء** | – |
| **شكر وعرفان** | – |
| **ملخص الدراسة** | I |
| **قائمة المحتويات** | II |
| **قائمة الجداول** | III |
| **قائمة الأشكال** | IV |
| **قائمة الملاحق** | IV |
| **مقدمة** | أ–ج |
| **الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة** | 02 |
| المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأداء المصرفي | 03 |
| المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للحوكمة المصرفية | 19 |
| المبحث الثالث: الدراسات السابقة | 25 |
| **الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة** | 33 |
| المبحث الأول: تطبيق الحوكمة المصرفية في البنوك الجزائرية | 34 |
| المبحث الثاني: الأساليب والأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة | 39 |
| المبحث الثالث: استخدام التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي في استخراج عوامل الدراسة الخاصة بالبنوك محل الدراسة | 48 |
| **الخاتمة** | 63 |
| **قائمة المراجع** | 67 |
| **الملاحق** | 70 |
| **فهرس المحتويات** | 74 |

## قـائـمـة الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | أهم مؤشرات قياس ربحية البنك التجاري | 10 |
| 02 | درجات تصنيف CAMELS | 11 |
| 03 | أوجه الشبه والاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة | 28 |
| 04 | توزيع أفراد عينة الدراسة | 39 |
| 05 | نتائج اختبار ثبات الاستبيان | 46 |
| 06 | النتيجة الخاصة بعينة الدراسة | 47 |
| 07 | مصفوفة الارتباط لمؤشر الإفصاح والشفافية | 48 |
| 08 | اختباري KMO و Bartlett's لمؤشر الإفصاح والشفافية | 49 |
| 09 | مصفوفة Anti-image للارتباط والتباين الخاص بمؤشر الإفصاح والشفافية | 49 |
| 10 | قيم الشيوع (Communalities) لمؤشر الإفصاح والشفافية | 50 |
| 11 | قيم التباين المفسر للعوامل المستخرجة للبنوك محل الدراسة انطلاقا من مؤشر الإفصاح والشفافية | 50 |
| 12 | مصفوفة الارتباط لمؤشر مسؤوليات مجلس الإدارة | 51 |
| 13 | اختباري KMO و Bartlett's لمؤشر مسؤوليات مجلس الإدارة | 51 |
| 14 | مصفوفة Anti-image للارتباط والتباين الخاص بمؤشر مسؤوليات مجلس الإدارة | 52 |
| 15 | قيم الشيوع (Communalities) لمؤشر مسؤوليات مجلس الإدارة | 52 |
| 16 | قيم التباين المفسر للعوامل المستخرجة للبنوك محل الدراسة انطلاقا من مؤشر مسؤوليات مجلس الإدارة | 52 |
| 17 | مصفوفة الارتباط لمؤشر الرقابة | 53 |
| 18 | اختباري KMO و Bartlett's لمؤشر الرقابة | 53 |
| 19 | مصفوفة Anti-image للارتباط والتباين الخاص بمؤشر الرقابة | 54 |
| 20 | قيم الشيوع (Communalities) لمؤشر الرقابة | 54 |

| | | |
|---|---|---|
| **21** | قيم التباين المفسر للعوامل المستخرجة للبنوك محل الدراسة انطلاقا من مؤشر الرقابة | 54 |
| **22** | مصفوفة الارتباط لمؤشر الأداء المصرفي | 55 |
| **23** | اختباري KMO و Bartlett's لمؤشر الأداء المصرفي | 55 |
| **24** | مصفوفة Anti-image للارتباط والتباين الخاص بمؤشر الأداء المصرفي | 56 |
| **25** | قيم الشيوع (Communalities) لمؤشر الأداء المصرفي | 56 |
| **26** | قيم التباين المفسر للعوامل المستخرجة للبنوك محل الدراسة انطلاقا من مؤشر الأداء المصرفي | 57 |
| **27** | تقدير النموذج الهيكلي للعلاقة بين مؤشرات تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية ومؤشر الأداء المصرفي في البنوك محل الدراسة | 58 |
| **28** | قيم مؤشرات المطابقة الإجمالية المحسوبة أو التجريبية والنموذجية لنموذج تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية ومؤشر الأداء المصرفي في البنوك محل الدراسة | 58 |


## قائـمـة الأشكال


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| **01** | النموذج الهيكلي المقترح للعلاقة بين مؤشرات تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية ومؤشر الأداء المصرفي في البنوك محل الدراسة | 57 |


## قائـمـة الملاحق


| رقم الملحق | عنوان الملحق | الصفحة |
|---|---|---|
| **01** | استبيان الدراسة | 70 |

# مقدمة

**تمهيد:**

تعد الحوكمة المصرفية من المفاهيم التي حظيت باهتمامات كبيرة في السنوات الأخيرة عبر استخدامها في تحقيق الجودة والتميز في الأداء ويعني مصطلح الحوكمة المصدر، أو المرجعية التي يستند إليها في حكم الشركة أو الوحدة وهي متطلبات الإدارية الرشيدة في الشركات والمؤسسات في مختلف دول العالم وإحدى آليات استكمال عمليات الإصلاح الإداري.

كما اكتسبت الحوكمة في البنوك مكانة بارزة وذلك نظرا لأهميتها لنسبة استقرار وتمويل الاقتصاد ويكون بسلامة النظام المصرفي بصفة عامة، ونظرا للتطورات التي شهدها هذا النظام في ظل الحوكمة المالية واستحداث خدمات جديدة، وعلى الرغم من أنها مؤشرا ايجابيا بالنسبة للنمو الاقتصادي، وأن الأزمات التي حصلت كانت قاسم مشترك مع البنوك وذلك راجع لتنوع المخاطر الناتجة عن الأعمال المصرفية وأن الهدف الأساسي لإدارة البنك هو تحقيق أداء جيد وحماية مصالح المساهمين والتقليل من المخاطر وتحقيق الشفافية والإفصاح، ومن هنا سعت الدول لاتخاذ مجموعة من الإجراءات والأساليب الجديدة من أجل إدارة المخاطر وتجنب تكرار الأزمات التي قد تسمى البنوك حيث تم تطبيق الحوكمة المصرفية، باعتبارها آلية عمل جديدة لها عدة مزايا لتفعيل الأداء وتحسينه وتعزيز الرقابة الداخلية في البنك والتأكد من أنها تطابق الإفصاح والشفافية وتعمل على إدارة جيدة في البنك.

**إشكالية الدراسة:** على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

**كيف يمكن بناء نموذج هيكلي يقيس أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية (مبدأ الإفصاح والشفافية، مبدأ مجلس الإدارة ، الرقابة) على تحسين الأداء المصرفي في البنوك محل الدراسة؟**

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يمكن تحديد التوليفة المثلى من فقرات الاستبيان لكل من متغير تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وبين متغير الأداء المصرفي في البنوك محل الدراسة؟
- هل توجد علاقة بين متغير الحوكمة المصرفية وبين متغير الأداء المصرفي في البنوك محل الدراسة؟
- ما أثر تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية على تحسين الأداء المصرفي في البنوك محل الدراسة؟
- ما أثر تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على تحسين الأداء المصرفي في البنوك محل الدراسة؟
- ما أثر تطبيق مبدأ الرقابة على تحسين الأداء المصرفي في البنوك محل الدراسة؟

**فرضيات الدراسة:** للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

– يعطي استخدام طريقة النماذج الهيكلية (التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي) التوليفة المناسبة من الفقرات ذات الارتباطات المتوقعة الممكن دمجها في عوامل تشكل في جوهرها مؤشرات يمكن الاعتماد عليها في عملية تحسين الأداء المصرفي في البنوك محل الدراسة.

– توجد علاقة طردية بين متغير الحوكمة المصرفية وبين متغير الأداء المصرفي في البنوك محل الدراسة؛

– يوجد أثر وعلاقة طردية بين مؤشر الإفصاح والشفافية ومؤشر تحسين الأداء المصرفي ذات دلالة احصائية عند مستوى 5% في البنوك؛

– يوجد أثر وعلاقة طردية بين مؤشر مجلس الإدارة ومؤشر تحسين الأداء المصرفي ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 5% في البنوك؛

– يوجد علاقة طردية بين مؤشر الرقابة ومؤشر تحسين الأداء المصرفي ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 5% في البنوك.

**أهمية الدراسة:** تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها دليل علمي لبيان مدى تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية على البنوك التجارية، ومدى مساهمتها في تحسين الأداء المصرفي.

**أهداف الدراسة:** تم وضع المجموعة من الأهداف التي تسعى من خلال هذه الدراسة إلى الوصول اليها:

– التعرف على الحوكمة المصرفية ودورها في تحسين الأداء المصرفي؛

– التعرف على مبادئ الحوكمة المصرفية والأطراف الفاعلة فيها؛

– معرفة دور واهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي.

**منهج الدراسة:** سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي، وهذا بدراسة عينة من البنوك التجارية بولاية برج بوعريريج والمتمثلة في (بنك الجزائر الخارجي، ترست بنك الجزائر، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري)، وذلك بالاعتماد على الاستبيان، ثم القيام باستخراج النموذج الهيكلي وتحليل النتائج بالاعتماد على كل من البرنامج الإحصائي SPSS والبرنامج الإحصائيAMOS.

**حدود الدراسة:**

✓ – **الحدود الموضوعية:** الحوكمة المصرفية متغير مستقل أما المتغير التابع هو الأداء المصرفي؛

– **الحدود الزمنية:** امتدت المدة الزمنية للدراسة الحالية من 21 جانفي 2024 إلى 05 ماي 2024؛

- **الحدود المكانية:** جاءت الحدود المكانية في الإطار المكاني الذي سيتم فيه القيام بالدراسة والمتمثل في مجموعة من البنوك لولاية برج بوعريريج وهي كل من بنك الجزائر الخارجي وترست بنك الجزائر والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وبنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية، والبنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري.

- **الحدود البشرية:** الإطارات العاملة في البنوك محل الدراسة.

**أسباب اختيار الموضوع:** هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

- ارتباط الموضوع ارتباطا وثيقا بالتخصص المدروس؛

- الميل الشخصي للبحث والاطلاع في مثل هذه المواضيع والشعور بقيمة وأهمية الموضوع.

**صعوبات الدراسة:**

- كثرة المادة العلمية وصعوبة التحكم فيها؛

- نقص وعي ودراية موظفي البنوك بمفهوم الحوكمة المصرفية.

**هيكل الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول مفاهيم العامة حول الأداء المصرفي، أما المبحث الثاني الحوكمة الصرفية ومبادئها، أما المبحث الثالث: الدراسات السابقة وبالنسبة للفصل الثاني الفصل الثاني فتطرقنا إلى الدراسة التطبيقية، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تم فيه تقديم تطبيق الحوكمة في البنوك الجزائرية، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى الأساليب والأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة، أما المبحث الثالث تم فيه تقديم استخدام التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي في استخراج عوامل الدراسة الخاصة بالبنوك محل الدراسة.

كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات، وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

# الفصل الأول:

# الإطار النظري للدراسة

**تمهيد:**

يعتبر الجهاز أو المؤسسة المصرفية أحد أهم أجزاء النظام المالي، وأن استقرار هذا النظام مرتبطا ارتباطًا وثيقًا بتحقيق الاستقرار في النظام المصرفي، وهناك العديد من الأسباب التي سببت عدم استقرار النظام المصرفي ومنها عولمة الأسواق المالية وظهور الكثير من الابتكارات المالية التي أدت إلى الحد من جدوى أو فعالية الأدوات التقليدية التي تعمل على إرساء وضمان الاستقرار في النظام المصرفي، وتعتبر الحوكمة من بين الأدوات والوسائل الحديثة الهامة التي تهدف إلي الحفاظ وضمان الاستقرار في النظام المالي ككل والمصرفي بشكل خاص.

ولقد تزايد الاهتمام بمفهوم الحوكمة في الكثير من الاقتصاديات المتقدمة والنامية خلال العقود القليلة الماضية، وبالأخص في أعقاب الانهيارات المالية والاقتصادية التي شهدتها دول شرق آسيا وروسيا وأمريكا اللاتينية في التسعينيات من القرن العشرين، بالإضافة إلى ما شهده الاقتصاد الأمريكي من تداعيات الانهيارات المالية لمجموعة من كبار البنوك الأمريكية خلال سنة 2012 والتي أرجع المحللون السبب الرئيسي لحدوثها إلى افتقار هذه المصارف للقواعد الجديدة لإدارتها وإلى عمليات ومعاملات الموظفين السلبية في المصرف.

من خلال ما سبق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى ما يلي:

**المبحث الأول:** مفاهيم عامة حول الأداء المصرفي؛

**المبحث الثاني:** الحوكمة المصرفية ومبادئها؛

**المبحث الثالث:** الدراسات السابقة.

## المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأداء المصرفي

يعتبر الأداء المصرفي مفهوم واسع يعبر عن أسلوب المؤسسة في استثمار مواردها المتاحة وفقا لمعايير واعتبارات متعلقة بأهدافها في ظل مجموعة من التغيرات الداخلية والخارجية التي تتفاعل معها الوحدة الاقتصادية في سعيها لتحقيق كفاءتها وفعاليتها لتأمين بقاءها.

وسنتطرق من خلال هذا المبحث الذي جاء تحث عنوان مفاهيم عامة حول الأداء المصرفي إلى مفهومه وكل ما يتعلق بجانبه النظري عبورا بأربع مطالب.

### المطلب الأول: ماهية الأداء المصرفي

من خلال هذا المطلب سنقوم بإبراز ماهية الأداء المصرفي، من خلال التطرق لتعريف الأداء المصرفي وأهميته وكذا أهدافه.

**أولا: تعريف الأداء المصرفي**

الأداء مفهوم نسبي فأداء مصرف معين مثلاً قد يكون أفضل إذا ما تمت مقارنته بأداء المصرف (أ) في حين أن ذلك الأداء نفسه قد يكون ضعيفًا إذا كانت المقارنة بينه وبين أداء المصرف (ب). وإجمالا تشير كلمة الأداء إلى التنفيذ الفعلي لمراحل العمل، كما تعني درجة أو مستوى المهارة والجهود المبذول في التنفيذ، ويقصد البعض بأداء المخرجات (النتائج) المتحققة فعليًا قياسًا بالأهداف التي يسعى النظام (المصرف) إلى تحقيقها، ويعرفه بعضهم أنه العلاقة بين المنجزات المتحققة والجهد المبذول لتحقيقها، وتشمل المنجزات وحدات المخرجات من سلع أو خدمات مقدمة، أما الجهد فيمثل وحدات المدخلات اللازمة لتحقيق تلك المخرجات، ولذلك يكون قياس الأداء بمقارنة بين مدخلات فترة زمنية معينة ومخرجاتها.

وبناء على ذلك ينصرف مفهوم الأداء المصرفي إلى مجموعة الوسائل اللازمة وأوجهة النشاط المختلفة والجهود المبذولة لقيام المصارف بدورها، وتنفيذ وظائفها في ظل البيئة المصرفية الخارجية المحيطة من أجل تقديم الخدمات المصرفية التي تحقق الأهداف.[1]

كما يعرف على أنه جملة من الأبعاد المتداخلة والتي تتضمن كيفية الانجاز والطريقة المتبعة في تنفيذ توجيهات الإدارة، ومدى تطابق ما تم أنجازه مع المعايير والمقاييس المحددة والمتعلقة بالكمية والنوعية والتوقيت، هذا من الجانب الماديّ، أما من الجانب المعنوي فذلك يعني مدى حماس العامل ورغبته في انجاز المهام الملقاة

[1] حاكم محسم محمد، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، دار السلام، بغداد، 2018، ص83.

على عاتقه، واستعداده لإتقان العامل وسلوكه مع رؤسائه وزملائه، والوسائل التي يتبعها لتحسين وتطور مهاراته.[1]

**ثانيا: أهمية الأداء المصرفي**

تحظى عملية تقييم الأداء في المصارف بأهمية بارزة وكبيرة وفي جوانب ومستويات مختلفة ومتعددة يمكن إجمالها بالآتي[2]:

1.يظهر تقييم الأداء المركز الاستراتيجي للمصرف ضمن إطار البيئة التي يعمل بها ومن ثم تحديد أولويات التغيير المطلوبة لتحسين المركز التنافسي والاستراتيجي للمصرف؛

2.يبين تقييم الأداء في المصارف قدرة المصرف على تنفيذ ما مخطط له من أهداف من خلال مقارنة النتائج المتحققة مع المستهدف منها والكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها مما يعزز أداء المصرف بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل؛

3.تساعد عملية تقييم الأداء على إيجاد نظام سليم وفعال للاتصالات والحوافز؛

4.يساعد تقييم الأداء في الكشف عن التطور الذي حققه المصرف في مسيرته نحو الأفضل أو الأسوأ وذلك عن طريق نتائج الأداء الفعلي في المصرف زمانيًا من مدة إلى أخرى ومكانيًا بالمصارف المماثلة الأخرى؛

5.يقدم صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء المصرف وتحديد دوره في الاقتصاد الوطني وآليات تعزيزه؛

6.يعمل تقييم الأداء على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام المختلفة في المصرف مما يسهم في تحسين الأداء فيه؛

7.يكشف تقييم الأداء عن مدى إسهام المصارف في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تحقيق أكبر العوائد بأقل التكاليف والتخلص من عوامل الهدر والضياع في الوقت والجهد والمال مما يعود على المجتمع والاقتصاد بالفائدة؛

8.يقدم تقييم الأداء إيضاحا للعاملين في كيفية أداء مهامهم الوظيفية ويعمل على توجيه الجهود ولحقيق الأداء الناجح الذي يمكن قياسه والحكم عليه؛

9.يساعد تقييم الأداء في الكشف عن الانحرافات ومعرفة أسبابها لكي تتخذ الإجراءات التصحيحية منعا لتكرار هذه الانحرافات؛

---

[1] شريفة بوعبيدة، **دعائم الحوكمة وفاعليتها في تحسين الأداء المصرفي**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 02، العدد 03، جوان2008، ص 251.

[2] الحسيني فلاح، حسن الدوري واخرون، **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، ط4، دار وائل، عمان، 2008، ص 232.

10.ترشيد الانفاق عن طريق متابعة المصارف لمواردها المتاحة؛

11.التأكد من تحقيق التنسيق بين مختلف نشاطات المصرف المتمثلة بالأنشطة التسويقية والتمويلية وإدارة الأفراد وهذا يحقق الوفورات الاقتصادية ولتلافي الإسراف المالي.

**ثالثا: أهداف الأداء المصرفي**

هناك جملة من الأهداف التي ترمي إليها عملية تقييم الأداء الخاصة بالمصارف التجارية والتي يمكن أن تلخيصها فيما يلي:[1]

1.متباعة تنفيذ أهداف المصرف المحددة، الأمر الذي يتطلب متابعة تنفيذ الأهداف المحددة كما ونوعا ضمن الخطة المرسومة المحددة لها، ويتم ذلك باستناد إلى البيانات والمعلومات المتوافرة عن سير الأداء؛

2.قياس مدى نجاح المصرف من خلال سعيه لمواصلة نشاطه بغية تحقيق أهدافه وتوفر المعلومات لمختلف المستويات وللجهات الأخرى خارج المصرف؛

3.الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط المصرف وإجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها، والعمل على تجنب الاخطاء مستقبلا؛

4.توفير البيانات والمعلومات الإحصائية عن نتائج تقييم الأداء في المصارف إلى الأجهزة الرقابية مما يسهل عملها ويمكنه من إجراء المتابعة الشاملة المستمرة لنشاط المصرف لضمان تحقيق الأداء الأفضل والمتناسق؛

5.تقديم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء المصرف، تساهم في وضع السياسات والدراسات والبحوث المستقبلية التي تعمل على تحسين أنماط الأداء ورفع كفاءته؛

6.الهدف الأساسي للأداء المصرفي تجسد في تطوير الأداء المالي وتحسين مستوى النشاط المصرفي ليتماشى في تطوره مع التوسع والتقدم الاقتصادي للبلد؛

7.تحقيق عدد من الأهداف النوعية المتعلقة أساساً بإمداد الوظيفة التخطيطية والإشرافية بالمعلومات والبيانات التي تمكنهم من حسن أدائهم لمهامهم؛

8.لتحقيق الهدف الأساسي لتقويم الأداء وأهدافه الفرعية المكملة له يجب أن يتميز بعددٍ من الخصائص أهمها شموله لفروع وأقسام النشاط المصرفي كافة؛

9.ارتباط تقويم الأداء بالوظائف الإدارية الأخرى كالتنظيمية والتخطيطية، وضرورة تمتع هذه الأهداف بالواقعية والموضوعية، والقدرة العالية للقائمين عليها بتحقيق نتائج ايجابية؛

10.تمتع هذه العملية بالمرونة والقدرة على التطور الدائم لتتماشى مع التطورات والتغييرات الحاصلة في البنية الاقتصادية عموما والنشاط المصرفي خصوصاً.

[1] بوعبيدة شريفة، مرجع سابق، ص 251.

## المطلب الثاني: خطوات وأساليب ومؤشرات تقييم الأداء المصرفي

سنتطرق في هذا المطلب إلى خطوات وأساليب تقييم الأداء المصرفي بالإضافة إلى مؤشراته.

**أولا: خطوات تقييم الأداء المصرفي**

هناك مجموعة الخطوات التي يجب إتباعها عند تقييم الأداء البنكي:

**1.تحديد ما يجب عمله بالإضافة إلى تحديد الأهداف:** فالأهداف تمثل النهاية العامة المرغوبة والتي توجه الجهود نحوها، وعليه فإن الأهداف والتجديد يتسم بالبساطة والوضوح في صياغتها، كما تقسم من حيث تأثيرها إلى أهداف عامة وأهداف إدارات وأهداف أقسام، حيث تساعد الأهداف في تقييم الأداء حيث توفر له الأسس والمعايير الخاصة بقياسه على مستوى المؤسسة، وعلى مستوى الوحدات وعلى مستوى الأعمال التي تنتمي إليه المؤسسة، كما أنها المرشد عن هذه المعايير.

**2.وجود جهاز خاص بتقييم الأداء البنكي:** حيث تتطلب عملية تقييم الأداء وجود جهاز ملائم، يسمح بتخطيط ومتابعة ومراقبة نشاط المؤسسة في جميع مستويات، وهذا ما يتطلب كذلك وجود وتطوير جهاز اتصال المؤسسة يسمح بمرور ووصول المعلومات إلى مختلف الأطراف المعنية بكل وضوح ودقة مناسبة.

**3.تحديد الخطط التفصيلية لإنجاز الفعاليات التي تمارسها المؤسسة:** أن استمرار العملية الانتاجية بالصورة المطلوبة، يتطلب وضع خطط تفصيلية لكل مجال من مجالات الوحدة الانتاجية، وبيان المواد والطاقات البشرية والمادية التي تستخدم لتنفيذها، وكيفية الحصول عليها، بحيث تؤدي إلى تحقيق الأهداف بأقل تكلفة اقتصادية، واجتماعية ممكنة، إضافة إلى مرونتها لغرض إجراء التعديلات عليها عند الضرورة.[1]

**4. تحديد مركز المسؤولية:** من الأركان الهامة والأساسية لتقييم أداء أية مؤسسة، يتواجد فيها واضحة ومحددة لتفويض السلطات وتحديد المسؤوليات، فمركز المسؤولية هو الجهة المختصة بالقيام بنشاط معين، ولها سلطة اتخاذ الوسائل الكفيلة تنفيذ هذا النشاط في حدود الموارد الانتاجية الموضوعة تحت تصرفها، ويمكن أن نعرف مراكز المسؤولية بأنها: " الهيكل والعملية الأساسية التي يجب أن تساهم في فعالية العمليات، والتي من أجله نظام للقياس مساهم في الأداء الكلي ويجب أن يوضع عليه، فمركز المسؤولية هي الإطار المرجعي لتجميع الوسائل والمراقبة الموازنة لها بدلالات المساهمات المتوقعة.

**5.الخطوات الأساسية لعملية تقييم الأداء البنكي:** لكي تتمكن المؤسسة من تأدية أنشطتها ومهامها بشكل فعال في مجال تقييم الأداء فإنها تعتمد على الخطوات الآتية:

- تحديد المجالات الخاصة لتقييم الأداء؛

[1] لمين علوطي، **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأثيرها على تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسة**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004، ص13.

- تحديد معايير الأداء؛
- قياس الأداء الفعلي؛
- مقارنة الأداء الفعلي مع المعايير؛
- عدم القيام بأي نشاط في حالة كون الأداء متطابقا مع المعايير التي يتم وضعها؛
- اتخاذ الإجراءات التصحيحية في حالة كون الأداء غير منسق أو متناسق مع المعايير التي يتم وضعها.

**ثانيا: أساليب التقييم البنكي**

مر تقييم الأداء حسب الأساليب المستخدمة فيه بعدة مراحل، استخدم في كل مرحلة أسلوب معين، نوجزها حسب التسلسل التاريخي للاستخدام فيما يلي:

**1.إستخدام أسلوب التحليل المالي:** يعتبر التحليل المالي أول الأساليب المستخدمة في تقييم الأداء وتعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي، ويرى بعض الباحثين أن " القياس الذي يعبر عن نجاح المؤسسة في بلوغ أهدافها الاستراتيجية تترجمه حساباتها وهو ما تظهره سلسلة من النسب المالية ".[1]

**2.إستخدام أسلوب المراجعة الإدارية في تقييم الأداء:** لتغطية النقص الذي يسود التحليل المالي تم اللجوء إلى أسلوب المراجعة الإدارية في تقييم الأداء ويعتبر بمثابة تصوير للموقف المالي والاقتصادي للمؤسسة في تاريخ معين مما يجعله قاصر على التعبير على أداء المؤسسة[2].

**3.إستخدام الأهداف والمؤشرات في تقييم الأداء:** يعتمد هذا الأسلوب على مقارنة الإنجازات المحققة مع المؤشرات والأهداف المحددة مسبقا، ويعتبر الأسلوب الأكثر استخدام في تقييم الأداء الاقتصادي للمؤسسات، حيث لكي يكون الأداء سهلا وموضوعيا يجب على المسيرين أن يحددوا ماذا ينتظرون من مرؤوسيهم ثم الحكم عليها انطلاقا مما حققوه.[3]

**ثالثا: مؤشرات التقييم البنكي.**

قسمت المعايير والمؤشرات التي يستند عليها في تقييم كفاءة الأداء المصرفي إلى مجموعتين هما:[4]

---

[1] سلمى سدايرية، **تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن**، مذكرة ماستر غير منشورة، علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2014، ص22،ص23.

[2] ربعي مريم، **أهمية استخدام بطاقة الأداء المتوازن في ت الأداء الكلي للبنوك التجارية ،دراسة حالة البنك الخارجي–BEA–**، مذكرة ماستر علوم، علوم التسيير، تخصص مالية، تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة أم بواقي، 2014، ص23.

[3] مدحت أبو النصر، **الأداء الاداري المتميز**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الأردن، ط1 ، 2012، ص167–168.

[4] صالح خاليص، **تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات ألاقتصادية واقع وتحديات، جامعة الشلف، يومي 14 و15 ديسمبر 2004، ص 389.

1.**المجموعة الأولى:** وتشمل على المعايير والمؤشرات التي تستند على كيفية الإنجاز والطريقة المتبعة في تنفيذ توجيهات الإدارة، والتي تسعى للوصول إلى تقديم أفضل الخدمات المصرفية والتي من ورائها يمكن تحقيق الأهداف المسطرة، بكلمة أخرى أن هذه المعايير تتعلق بسلوكية العاملين وأسلوب التعامل مع الزبائن ومحاولة إرضائهم ونذكر منها ما يلي:

- حسن الاستقبال وأسلوب التعامل مع الزبائن؛
- سرعة الخدمة المقدمة إلى الزبائن؛
- مدى وفاء الزبائن إلى المصرف الذي يتعاملون معه؛
- استقرار العاملين في المصرف وارتباطهم به؛

إن هذه المؤشرات لها دورا وأثرا مباشرا على معايير المجموعة الثانية، وهي التي نطلق عليها المعايير الرقمية للنتائج المتحققة من ممارسة الوظائف المصرفية والتي تسعى إلى تحقيق أهداف المصرف.

**2.المجموعة الثانية:** المعايير الرقمية لنتائج ممارسة الوظائف المصرفية، إن هذه المعايير والمؤشرات توضح لنا رقميا ما تم تحقيقه نتيجة لممارسة العاملين لوظائفهم في إطار تحقق الأهداف وهي تشمل على ما يلي:

**أ. مؤشرات تحقيق الأرباح والربحية:** باعتبار أن الربحية هي الغاية التي يسعى إلى تحقيقها المصرف، لذلك فهناك جملة من المعايير التي يمكن الاستناد عليها في تقييم ذلك، و نذكر أهمها أدناه:

- معدل العائد إلى الأموال الخاصة؛
- معدل العائد إلى الأموال المتاحة للتوظيف؛
- معدل العائد إلى إجمالي الأصول؛
- نسبة الأرباح الموزعة إلى الملاك؛
- النسبة الصافية لفوائد الأصول المتاحة للتوظيف.

**ب. مؤشرات تحقق النمو:** إن هذه المجموعة من المؤشرات تهدف إلى قياس مقدار النمو الحاصل في الأصول التي يمتلكها المصرف وحقوق الملكية خلال فترة زمنية معينة، ومن بين هذه المؤشرات ما يلي:

- معدل نمو الأصول
- معدل الرفع؛
- معدل الاحتفاظ بحق الملكية.

**ج. مؤشرات قياس الأمان:** هناك جملة من المقاييس والمؤشرات التي يستعملها المصرف لغرض قياس الأمان وإمكانياته على مواجهة الالتزامات، نعرض أهمها أدناه:

- قابلية المصرف على رد الودائع؛

- معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة؛
- هامش الأمان في مقابلة مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية.

**د. مؤشرات قياس السيولة:** إن هذه المجموعة من المؤشرات تهدف إلى قياس مقدار توفر السيولة اللازمة في المصرف التي تضمن مواجهة الالتزامات التي يمكن أن تستحق خلال فترة زمنية معينة، ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي:

- النسبة المئوية للسيولة النقدية إلى مجموع الودائع الجارية؛
- النسبة المئوية للسيولة النقدية إلى إجمالي الودائع؛
- النسبة المئوية للودائع الجارية إلى مجموع الودائع؛
- نسبة الودائع الجارية إلى حقوق الملكية.

من خلال ما تقدم نلاحظ بأن مجاميع المؤشرات والمعايير الوارد ذكرت أعلاه، ترتبط بغاية المصرف وأهدافه الرئيسية، فالمجموعة الأولى تتعلق بتحقيق الأرباح ومستوى الربحية التي يسعى المصرف إلى تحقيقها، أما المجموعة الثانية توضح رغبة المصرف إلى التوسع والنمو وذلك ما تعكسه معايير ومؤشرات تحقق النمو، أما مؤشرات الأمان فهي توضح مستوى الأمان وتحققه خلال ممارسة المصرف لنشاطه، وفي الأخير نجد مؤشرات قياس السيولة وإمكانية مواجهة الالتزامات المستحقة والسحوبات المفاجئة.

$$\text{معدل العائد المتحقق للسهم العادي} = \frac{\text{سعر اغلاق السهم} - \text{سعر افتتاح السهم}}{\text{سعر افتتاح السهم العادي}}$$

## المطلب الثالث: نماذج تقييم الأداء في البنوك

تختلف مؤشرات قياس الأداء باختلاف المستفيدين من تقارير الأداء، وكون عملية تقيم أداء المصرف عملية شاملة تستفيد منها إدارة البنك وجميع الجهات المراقبة، استخدمت عدة نماذج، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، لقياس أداء المصارف منها:

– ما يعرف بنظام (CAMELS) لترتيب المصارف من حيث الأداء؛

– نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE)؛

– كما تم في الفترة الحالية استخدام مؤشر جديد للقياس كبديل عن مؤشر (ROE) هو مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)[1].

[1] علي السلمي، **التخطيط والمتابعة**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1978، ص 328.

**أولا: نموذج العائد على حقوق الملكية[1] (ROE)**

يوضح العلاقة المتبادلة بين الربحية والمخاطرة، انطلاقا من اعتماده على القوائم المالية، المتمثلة في قائمة المركز المالي (الميزانية) وقائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)، وبالاعتماد على مؤشرات العائد والمخاطرة.

**الجدول رقم (01): أهم مؤشرات قياس ربحية البنك التجاري**

| المؤشر | العلاقة | المدلول |
|---|---|---|
| **العائد على حق الملكية (ROE)** | صافي الدخل / إجمالي حقوق الملكية | يوضح هذا المؤشر قيمة العائد التي يحصل عليها البنك من خلال استثماره لوحدة واحدة من حقوق الملكية. |
| **العائد على الأصول(ROA)** | صافي الدخل / إجمالي الأصول | يقيس صافي الدخل الناتج عن استثمار الأصول المملوكة. |
| **الرافعة المالية (EM)** | إجمالي الأصول / إجمالي حقوق الملكية | وفيه تتم عملية مقارنة الأصول بحقوق الملكية، كما يعتبر مقياس للربح والمخاطرة. |
| **هامش الربح (PM)** | صافي الدخل / إجمالي الإرادات | تقيس هذه النسبة صافي الدخل المحقق من كل وحدة من إجمالي الإيرادات كما تبين قدرة البنك على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب. |
| **منفعة الأصول (AU)** | إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول | تعبر عن نسبة إجمالي الإيرادات لوحدة واحدة من الأصول. |

**المصدر**: بن جدو أمينة، **بناء نموذج لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية– إسقاط تجربة البنوك الأمريكية على البنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة بنكية، جامعة برج بوعريريج، 2022، ص 44.

**ثانيا: نظام تقييم وفقاً لعملية الفحص الميداني CAMELS**

هو عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، ويعتبر المعيار أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، يعتمد على ستة مؤشرات تجميعية أساسية لتحليل وضع المؤسسات المالية (كفاية رأس المال C، جودة الأصول A، الإدارة M، الربحية E، السيولة L، تحليل الحساسية لمخاطر السوق S).

وتتخذ التدابير والإجراءات الرقابية بناء على درجات التصنيف ما بين التصنيف 1 وهو الأفضل إلى التصنيف 5 وهو الأسوأ كالآتي:

[1] طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية – تحليل العائد و المخاطرة** –، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص79.

**الجدول رقم (02): درجات تصنيف** CAMELS

| درجة التصنيف | موقف البنك | الإجراء الرقابي |
|---|---|---|
| **1* قوي** | الموقف سليم من كل النواحي | لا يتخذ أي إجراء |
| **2* مرضي** | سليم نسبيا مع وجود بعض القصور | معالجة السلبيات |
| **3* معقول** | يظهر عناصر الضعف والقوة | رقابة ومتابعة لصيقة |
| **4* هامشي** | خطر قد يؤدي إلى الفشل | برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية |
| **5* غير مرضي** | خطير جدا | رقابة دائمة– إشراف |

**المصدر:** R.Alton Gilbert, Andrew P. Meyer, Mark D. Vaughan, **Could a CAMELS Downgrade Model Improve Off-Site Surveillance?**, The federal reserve bank of ST Louis, Review,January/February 2002, P.48

**ثالثا: الدراسات التطبيقية الهادفة إلى اختبار أثر آليات الحوكمة على الأداء**

تستخدم الدراسات التطبيقية الهادفة إلى اختبار أثر آليات الحاكمية على الأداء مجموعتين من المتغيرات في قياس الأداء المصرفي هما:[1]

**1- المتغيرات المستندة على المحاسبة لقياس الأداء:** Accounting based variables أو ما تعرف بمقاييس الربحية المحاسبية (Accounting Profitability Measure).

**2- المتغيرات المستندة إلى السوق لقياس الأداء:** (variables based-Market)

أو ما تعرف بمؤشرات أو نسب السوق Ratios -Market وتعتبر هاتان المجموعتان من المقاييس الاكثر استخداماً في كل من الدراسات المصرفية ودراسات الحاكمية على السواء.

**3- مقاييس الربحية المحاسبية:** ربحية المصارف – عموماً – هي محصلة لمختلف السياسات المتخذة في أداء مختلف شؤونها، لذا فـأن التحليل بالنسب الاخرى (عدا) نسب الربحية يوفر معلومات معبرة عن الطريقة التي تدار بها المصارف. أما نسب الربحية فتعبر عن مدى الكفاءة التي يتخذ بها المصرف قراراته الاستثمارية والمالية وتقيس نسب الربحية مدى كفاءة إدارة المصرف في تحقيق الربح على المبيعات وعلى الموجودات وعلى حقوق المالكين (المساهمين) لذا نجد أن نسب الربحية هي مجال اهتمام المساهمين لأنها تمثل العائد على أموالهم المستثمرة في المصرف، وهذه الربحية تتحول إلى مزايا للمودعين حيث تزيد من ثقتهم في مصرف أكثر متانة وفاعلية، كذلك فـأن المقرضين يجدون منفعتهم إذا كانت نتائج أعمال المصرف مرضية، وذلك أن مقدرة المصرف على الاقتراض تعتمد ايضاً على هيكل حقوق الملكية من رأسمال واحتياطيات وارباح تتأتى من نتائج أعمال المصرف.

[1] حاكم محسن محمد، حمد عبد الحسين راضي، مرجع سابق، ص 83-90.

وقد يجد المعنيون والمهتمون بأداء المصارف في الدول التي لا يوجد بها أسواق مالية منظمة ونشطة وذات سيولة عالية، في نسب الربحية أدوات بديلة عن مؤشرات السوق لقياس الأداء المصرفي، بحيث يستندون إلى هذه النسب مع غيرها من النسب المعمول بها في التحليل المالي في المصارف من أجل اقرار ما يرونه مناسباً في المصارف عند تعاملهم مع المصرف المعني.

ورغم تعدد المؤشرات، أو النسب المالية المستخدمة في قياس الربحية، بيد أن ما تنفرد به مختلف الدراسات التطبيقية التي تناولت تحليل العلاقة بين الحاكمية والأداء من نسب والدراسات المصرفية التي تناولت الأداء المصرفي بصورة مستقلة هو الاقتصار على استخدام نسبتين فقط من نسب الربحية لتقييم أداء المصرف وعلى نطاق واسع جداً وهما نسبة العائد على الموجودات Return on Assest (ROA) ونسبة العائد على حقوق الملكية Return on Equity (ROE) ويضيف اليها البعض نسب أخرى مثل هامش الفائدة الصافي (Interest Net Margin (NIM، هامش صافي الدخل Net Income Margin، معدل العائد على الودائع Rate of Return on Deposits، معدل العائد على الموارد المتاحة Rate of Return on Resources والقوة الايرادية للموارد Earning Power.

**أ- معدل العائد على الموجودات (ROA) Return on Assets:** تشكل الموجودات أساس دخل أو عائد العمليات التشغيلية في المصرف، إذ يتناسب إجمالي العائد طردياً مع حجم الموجودات المستثمرة في القروض والاستثمارات المصرفية ويعبر عن العائد لفترة زمنية معينة (سنة واحدة) بالغلة الإجمالية لاستغلال المصرف ما لديه من موجودات ومدى الكفاية التي يتمتع بها في استغلالها.

حيث يقاس معدل العائد على الموجودات على وفق الصيغة التالية:

معدل العائد على الموجودات = هامش صافي الدخل × معدل دوران الموجودات يقيس معدل العائد على الموجودات ROA مدى كفاءة إدارة المصرف وقدرته على تحقيق أرباح صافية من توظيف موجودات المصرف في القروض والاستثمارات وهو يعد من أكثر أساليب التحليل المالي استخداما وعلى نطاق واسع في تحليل الربحية.

تجدر الإشارة أن ارتفاع معدل العائد على الموجودات (ROA) يدل على جملة المؤشرات التالية:

- استخدام المزيد من الموجودات في قروض واستثمارات عالية الدخل؛
- إعادة بناء محفظة الاستثمارات بموجودات أكثر ربحية؛
- زيادة معدلات الفائدة على القروض والاستثمارات؛
- زيادة العمولات ورسوما الخدمة على موجودات أخرى.

**ب- معدل العائد على حقوق الملكية:** يعد مقياس العائد على حقوق الملكية (ROE) مؤشراً لتقييم مقدرة إدارة المصرف على تحقيق عائد مالي على استثمارات المساهمين في المصرف حيث يقيس مقدار العوائد التي يكسبها المساهمون من استثمار أموالهم في المصرف، وبتعبير آخر نسبة العائد المتحقق عن كل دينار مستثمر من أموال المساهمين (حقوق الملكية).

يحسب معدل العائد على حقوق الملكية بقسمة صافي الدخل بعد الضريبة على حقوق الملكية (رأس المال + الاحتياطيات + الأرباح المحتجزة) وفق الصيغة التالية:

العائد على حق الملكية = العائد على الموجودات × مضاعف الملكية

يرتبط العائد على حق الملكية (ROE) بالعائد على الموجودات (ROA) من خلال مضاعف الملكية Equity Multiplier (EM) والذي يطلق عليه أيضا مضاعف الرفع المالي.

Levarge Multiplier (LM) الذي يساوي:

$$\text{العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{معدل اجمالي حق الملكية}}$$

يقوم مضاعف الملكية (مضاعف الرفع المالي) بمقارنة الموجودات مع حقوق الملكية، حيث تشير القيمة المرتفعة من هذا المضاعف إلى درجة أكبر من التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية، وهكذا فإن هذا المضاعف يقيس الرفع المالي، كما يمثل مقياساً لكل من العائد والمخاطرة. ولتوضيح ذلك نفترض أن لدينا اثنين من المصارف المتنافسة يمتلك كل منهما 100 مليون دينار في صورة موجودات، وأن أحد هذه المصارف يتم تمويله بمبلغ 90 مليون دينار قروض و10 مليون دينار حقوق ملكية (أسهم عادية) بينما المصرف الثاني تم تمويله بمبلغ 95 مليون دينار قروض و5 مليون دينار حقوق ملكية (أسهم عادية) عندئذ يكون مضاعف الرفع المالي (LM) يساوي 10 للمصرف الأول، و 20 للمصرف الثاني.

ويؤثر مضاعف الرفع المالي في أرباح المصرف، لأنه ذو تأثير مضاعف في معدل العائد على الموجودات ROA التي تساهم في تحديد معدل العائد على حقوق الملكية ROE الخاص بالمصرف، وفي المثال السابق إذا حصل كل من المصرفين على 1% موجودات، فأن المصرف الأول سوف يحقق ROE بنسبة 10% في حين يحقق المصرف الثاني 20% زيادة في معدل العائد على حقوق الملكية.

ويعمل الرفع المالي لصالح المصرف حينما يحقق أرباحاً حيث يقدم المصرف الثاني عائداً للمساهمين ضعف ما يقدمه منافسه المتمثل بالمصرف الأول، ولكن في الوقت نفسه فإن الرفع المالي يمثل مقياساً للمخاطرة، لأنه يعكس مبلغ الموجودات التي يمكن خسارتها قبل أن يصل المصرف إلى مرحلة العجز عن الوفاء بالتزاماته، فإذا عُكس مضاعف الرفع المالي أي نسبة اجمالي حقوق الملكية إلى اجمالي الموجودات فسوف

تكون هذه النسبة مساوية 10 للمصرف الأول و5% للمصرف الثاني وذلك على الرغم من امتلاك كليهما لموجودات متماثلة، إلا أن المصرف الأول يواجه موقفاً أقل خطورة مقارنة بالمصرف الثاني وذلك لأن المصرف الأول يمكنه أن يخسر ضعف ما يخسره الثاني قبل أن يصل إلى مرحلة العجز عن الوفاء بالالتزامات. وهكذا فإن الرفع المالي يؤدي إلى زيادة ROE وذلك في الحالات التي يكون فيها صافي الدخل موجباً. ولكن ذلك يشير في الوقت نفسه إلى مخاطرة رأس مال مرتفعة. وقد قررت مؤسسة التأمين على الودائع الفيدرالية (FDIC) أن المصرف الذي يحقق نسبة رفع مالي أكبر من 5% سوف يعد ذا رأس مال جيد، ونسبة رفع 4% أو أكثر يكون ذا مال رأس ملائم، وتحت 4% أو أكثر سيعد المصرف تحت مستوى رأس المال المطلوب، وإذا ما انخفض معدل الرفع إلى أقل من 3% فإن المصرف يفتقر إلى رأس المال بشكل كبير، وإذا انخفض معدل الرفع إلى 2% أو أقل فإن المصرف يفتقر إلى حد كبير من رأس المال، مما يجعل المشرعين الفيدراليين يضغطون على المصرف لإجباره على تقوية مركزه المالي. ومما سبق يتضح أن العلاقة بين ROE وROA علاقة مبادلة Trade off جوهرية بين العائد المخاطرة

ج- **هامش صافي الدخل Net Income Margin:** يقيس هذا المؤشر صافي الدخل المتحقق لكل دينار واحد من إجمالي الايرادات. كما يقيس قدرة المصرف على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيف الضرائب، وذلك لأن صافي الدخل يساوي إجمالي الايرادات مطروحاً منها النفقات الوارد ذكرها آنفًا. وكلما كبر الهامش الصافي دل ذلك على كفاءة المصرف في خفض النفقات والضرائب. إن صيغة هذا المؤشر هي:

$$\text{هامش صافي الدخل} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{اجمالي الإيرادات}}$$

د- **هامش الفائدة الصافي Net Income Margin**: يعبر عن المؤشر بصيغة النسبة المئوية – أي بنسبة الفرق بين دخل الفائدة Interest Income ومصاريف الفائدة Expense Interest أي الفرق بين الايرادات من الفوائد المقبوضة والفوائد المدفوعة مقسوماً على الموجودات العاملة والمولدة لهذا الدخل Earning Assets وتتضمن هذه الموجودات كل من الاستثمارات والقروض وصيغة هذا المؤشر هي:

$$\text{هام الفائدة الصافي} = \frac{\text{دخل الفائدة} - \text{مصاريف الفائدة}}{\text{الموجودات المربحة}}$$

هـ- **معدل العائد على الودائع Rate of Return on Deposits**: يعبر هذا المؤشر عن قدرة المصرف على توليد الأرباح من توظيف الودائع بمختلف أنواعها في نشاطات استثمارية مختلفة، وما يترتب على ذلك من ازدياد عوائد المصرف. ويحسب معدل العائد على الودائع بالصيغة التالية:

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{اجمالي الودائع}}$$

و- **معدل العائد على الأموال المتاحة Rate of Returne on Resources**: يهدف هذا المؤشر إلى قياس مدى قدرة المصرف على توليد العوائد من الموارد المالية المتاحة للمصرف والمتمثلة بالودائع المختلفة وحقوق الملكية. وصيغة هذا المقياس هي:

$$\text{معدل العائد على الأموال المتاحة} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حق الملكية} + \text{الودائع}}$$

ز- **معدل دوران الموجودات Rate of Assets Turnerover**: يقصد بمعدل دوران الموجودات مدى قدرة المصرف على استغلال موجوداته لأقصى حد ممكن له بهدف تحقيق أعلى الايرادات. ومن أبرز عيوب هذا المقياس أنه لا يعطي صورة معبرة عن معدلات الدوران بالنسبة للمصارف التي تقادمت موجوداتها واستهلكت مع الزمن، إذ تظهر معدلات دوران مرتفعة على الرغم من احتمالات أداء غير مناسب. وصيغة هذا المؤشر هي:

$$\text{معدل دورأن الموجودات} = \frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

ح- **القابلية الايرادية للموارد المتاحة Earning Power**: يقيس هذا المؤشر العائد الذي تحققه الاستثمارات التي وجهت إليها تلك الموارد التي حصل عليها المصرف من الأطراف كافة ويمكن حساب القوة الإرادية بالصيغة الآتية:

$$\text{القابلية الإيرادية للموارد المتاحة} = \frac{\text{صافي الدخل قبل الضرائب+الفوائد المستحقة}}{\text{حق الملكية+المطلوبات}}$$

**4- مقاييس الأداء المستندة إلى سوق الأسهم**[1]: إضافة إلى النسب المالية المستخدمة في تقييم أداء المصارف، يرغب المحللون الماليون في الوقوف على تقييم السوق لأداء المصارف كما يرغب المستثمرون الذين يتعاملون في سوق الأوراق المالية التعرف على اتجاهات الأسعار السوقية للأسهم. وينصب اهتمام المستثمرين في أسهم المصارف في معرفة قدرة المصارف على خلق قيمة لحملة الأسهم Value for Stockholder فعندما يقوموا بمقارنة الأداء على مدى فترة زمنية سابقة (فترة تاريخية) فإنهم يكونوا أقل اهتماماً بمؤشرات ROA وROE

[1] حاكم محسن محمد، حمد عبد الحسين راضي، مرجع سابق، ص 90-93.

وإنما الاهتمام ينصب بالأساس على المؤشرات التي تعكس مقسوم الأرباح المستلمة Dividends Received وعائد السوق الكلي للمساهمين Over all Market Return.

إن الاهتمام بالأداء المستند إلى سوق الأسهم Market based Performance Stock قد خلق سلسلة من المؤشرات الاضافية المفيدة لكل من المستثمرين والمحللين الماليين. إضافة إلى مؤشر العائد لحملة الأسهم أو ما يعرف بالإدارة المالية بمعدل العائد المتحقق (Realized Rate of Return) وأن المؤشرات المستخدمة بصورة عامة في تقييم الأداء هي:

- ربحية السهم الواحد ( Earning Per Share ( EPS؛
- نسبة السعر إلى الربحية (مضاعف الارباح)؛
- معدل العائد المتحقق، أو العائد إلى المساهمين.

وسيتم تناول شرحاً موجزاً، للمؤشرات أعلاه:

**أ- ربحية السهم الواحد ( EPS ) Earning Per Share:** تعرف ربحية السهم الواحد بأنها ناتج قسمة صافي الدخل بعد الضرائب على عدد الاسهم العادية الصادرة وذلك لغرض إعطاء مؤشر عن الربح المتحقق للسهم العادي الواحد من الأرباح القابلة للتوزيع أو التي تقرر توزيعها وهو بذلك يهيئ مقياساً لمجمل الأداء فضلاً. عن أنه من المتغيرات المهمة في حساب القيمة الحقيقية للسهم العادي لأنه يعكس نصيب السهم والتي تدعم سعره في السوق. وتسعى إدارة المصرف إلى تعظيم ربحية السهم الواحد لتتمكن من زيادة المقسوم النقدي لذلك السهم ويحسب مؤشر السهم الواحد وفق الصيغة التالية:

$$\text{ربحية السهم الواحد} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{معدل الأسهم العادية}}$$

وتعتبر ربحية السهم الواحد من أكثر مؤشرات الأداء استعمالاً لقياس كفاءة الأداء المالي للمصارف، وهو يلعب دوراً هاماً في التحليل الاستثماري كما يعتبر ضرورياً لما يأتي:

- التنبؤ بالأرباح المتوقع توزيعها؛
- معدلات النمو المتوقع تحقيقها؛
- القيمة المستقبلية للأسهم؛
- وضع السياسات الخاصة بالأرباح.

**ب- نسبة السعر إلى الربحية ( P/E Ratio ) Price to Earning:** تقوم هذه النسبة على العلاقة بين السعر السوقي للسهم وربحية السهم الواحد وأن هذه العلاقة يشار اليها بنسبة السعر إلى الربحية (مضاعف الارباح) والمختصر لها P/E Ratio والتي تعبر عن عدد المرات التي يستلم بها المستثمر الربح لتبرير السعر

المدفوع للسهم. بعبارة أخرى السعر الذي يرغب المستثمر دفعه في شراء دينارا واحدا من ربحية السهم وتحسب وفق الصيغة الآتية:

$$\frac{\text{ربحيته}}{\text{سعر السهم}} = \frac{\text{سعر آخر اغلاق للسهم}}{\text{ربحية السهم الواحد}}$$

$$\frac{P}{E} = \frac{P}{E}$$

تعكس نسبة P/E توقعات المستثمرين وحملة الأسهم بشأن الأرباح المستقبلية للشركة إذ أن انخفاض النسبة أو ارتفاعها يعتمد على معدل نمو الأرباح المتوقعة للسهم الواحد، فالمستثمر يدفع أكثر للدينار الحالي من الأرباح عندما يتوقع بأن الأرباح تزيد بشكل جوهري في المستقبل ولهذا فإن السهم الذي يتوقع نمو أرباحه سوف يباع بنسبة P/E عالية والسهم المتدهور الأرباح سوف يباع بنسبة P/E واطئة، إلا أن هذه العلاقة ليست ثابتة لأن الشركة نفسها ربما تتغير أحوالها.

ويمكن الحكم فيما إذا كان سعر السهم مسعرا تسعيرا مضخما أو مخفضا وذلك عن طريق مقارنة نسبة السعر إلى ربحيته الفعلية مع نسبة السعر إلى ربحيته الاعتيادية Normal والتي تمثل ما ينبغي أن تكون عليه نسبة السعر إلى ربحيته فيما يخص الاسهم المسعرة تسعيرا عادلا. والنسبة السائدة في السوق المالية أثناء لحظة زمنية معينة. ويكون السهم مسعرا تسعيرا منخفضا في ما إذا كانت نسبة السعر إلى ربحيته الاعتيادية أكبر من نسبة السعر إلى ربحيته الفعلية، وبالعكس يكون السهم مسعرا تسعيرا مضخما إذا كانت نسبة السعر إلى ربحيته الاعتيادية أقل من نسبته الفعلية.

**ج- معدل العائد المتحقق RJ:** هو العائد الفعلي الناجم عن توظيف الأموال بالأسهم العادية والاحتفاظ بها مدة زمنية معينة، ولهذا فإن معدل العائد المتحقق هو النسبة المئوية للتغير من ثروة المستثمر في نهاية المدة عنه في بدايتها أي أن معدل العائد يعبر عنه بنسبة مئوية ويحتسب في الغالب على أساس سنوي ويمكن احتسابه كذلك على أساس فصلي أو شهري. ويشير معدل العائد السنوي المتحقق على الاستثمار إلى معدل العائد الفعلي المتحقق عن النشاط التشغيلي للمنشأة.

يتكون معدل العائد المتحقق للورقة المالية (السهم العادي) من جزئين هما مقسوم الأرباح الفعلي الدوري، (Actual Dividend. D) ويتوقف تحقيق هذا العائد على إمكانية الشركة على تحقيق الأرباح وسياسة الإدارة في توزيع هذه الأرباح أو احتجازها. أما الجزء الآخر فهو العائد الرأسمالي Capital Gain وهو الفرق بين سعر السهم في بداية المدة وسعره في نهاية المدة. ويحسب معدل عائد السهم الفعلي بالصيغة الآتية:

$$\text{معدل العائد المتحقق للسهم العادي} = \frac{\text{سعر اغلاق السهم} - \text{سعر افتتاح السهم} + \text{مقسوم الأرباح الدوري للسهم}}{\text{سعر افتتاح السهم العادي}}$$

وبالرغم من أن مقدار مقسوم الأرباح النقدي السنوي غير مؤكد إلا أنه يمكن توقعه إلى حد ما، هذا يعني أن التقلبات في مقسوم الأرباح ليست عالية نسبياً. بينما يتميز العائد الرأسمالي بتقلبات كبيرة، لأن سعر شراء أو بيع السهم يتباين أو يختلف من وقت لآخر، الأمر الذي لا يمكن معه توقع العائد السنوي بشكل دقيق. من هذا يستدل بأن معدلات العائد المتحققة في فترات زمنية سابقة ليست بالضرورة أن تتحقق نفسها في المستقبل. ويمكن احتساب معدل العائد المتحقق بالاستناد إلى العائد الرأسمالي فقط وفق المعادلة الآتية:

$$\text{معدل العائد المتحقق للسهم العادي} = \frac{\text{سعر اغلاق السهم} - \text{سعر افتتاح السهم}}{\text{سعر افتتاح السهم العادي}}$$

## المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على الأداء المصرفي

إن الأداء المالي للبنوك يتأثر بطريقة أو بأخرى بعوامل داخلية وخارجية من شأن هذه العوامل أن تدفع البنوك إلى تحسين وتطوير أدائها بشكل مستمر[1]:

**أولا: العوامل الداخلية**

وهي تلك العوامل التي تؤثر على الأداء داخل البنك، وهذه العوامل يمكن التحكم والسيطرة عليها وتتمثل في:

- الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال؛
- الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة؛
- إدارة السيولة؛
- المؤشرات الخاصة بالربحية؛
- الرقابة على التكاليف.

**ثانيا: العوامل الخارجية**

يواجه البنك مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائه المالي، حيث لا يمكن لإدارة البنك السيطرة عليها، وإنما يمكن لها توقع نتائج مستقبلية لهذه المتغيرات وتتمثل هذه العوامل في:

- التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات؛
- القوانين والتعليمات التي تطبق على البنوك من طرف الدولة وقوانين السوق؛

[1] نفيسة حجاج، **أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي**، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قصدي مرباح ورقلة، 2017، ص 16-17.

- السياسات المالية والاقتصادية للدولة.

إن البنك الذي يعتبر مؤسسة من المؤسسات الاقتصادية، قبل كل شيء مجموعة من الأفراد يمارسون نشاطات مختلفة، يجسدون من خلاله الهدف المنشود، وهو ليس بمعزل عن المحيط المتواجد فيه، والمتميز بالتغير، فكل هذه العوامل داخلية أو خارجية لها تأثير سلبي أو ايجابي على أدائه، نذكر منها[1]:

**1.العوامل الاقتصادية:** تعتبر العوامل الاقتصادية أكثر العوامل تأثيرا على أداء المؤسسة نظرا لطبيعة نشاط المؤسسة من جهة ولكون المحيط الاقتصادي عموما يمثل مصدر مختلف مواردها ومستقبل منتجاتها من جهة أخرى.

**2.العوامل الثقافية:** تتبع أغلب نشاطات وتصرفات الأفراد داخل المؤسسة في أذهانهم، أي نتيجة لثقافاتهم، وثقافة المؤسسة قد تؤثر تأثيرا فعالا على النتائج الاقتصادية للمؤسسة على المدى الطويل.

**3.العوامل التكنولوجية والإبداع:** لقد أصبح الإبداع رهانا أساسيا للأداء كما أن التكنولوجيا وخاصة تلك المرتبطة بالإعلام والاتصال لها علاقة وطيدة بـالأداء.

**4.العوامل السياسية والقانونية:** تعتبر العوامل السياسية والقانونية من العناصر الهامة ذات التأثير الكبير على الأداء الاقتصادي للمؤسسة وتتكون هذه العوامل من مؤسسات النظام الحكومي، سياسات الدولة المالية النقدية الخارجية، كما تشمل أيضا التشريعات والقرارات الإدارية وآراء المحاكم، واللوائح والإجراءات المنظمة للمؤسسات.

## المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للحوكمة المصرفية

لقد حظي مفهوم الحوكمة المصرفية في الفترة الأخيرة بِاهتمام كبير من قبل العديد من المنظمات الدولية والاقتصاديين في مختلف دول العالم نظرا لأهميته بالنسبة للبنوك، ولقد تم تخصيص هذا المبحث للتعرف على كل ما يخص الحوكمة المصرفية، وعليه نتطرق فيما يلي لمفهوم الحوكمة المصرفية وكل ما يتعلق بها.

### المطلب الأول: ماهية الحوكمة المصرفية

تعددت تعريفات الحوكمة المصرفية، حيث تم تعريفها على النحو التالي:

عرفت على أنها: " مجموعة من الأساليب والاجراءات الخاصة التي تبين كيفية تسيير مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين لمختلف أنشطة البنك وشئونه ومنها[2]:

- تحديد الأهداف الاستراتيجية للبنك؛
- متابعة سير العمليات اليومية للبنك؛

[1] سمير بن براح، **دور الموازنات التقديرية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادي**، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2008، ص 117.

[2] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 288.

- القيام بمسؤولياتهم تجاه أصحاب المصالح على أكمل وجه؛
- التأكد من سير أنشطة البنك تبعاً لما جاء في اللوائح والقوانين.

كما تعرف على أنها: " مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالأطراف الخارجية والتي تتحدد من خلال الاطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية "[1].

وكذلك تم تعريفها على أنها: " النظام الذي تتمكن بموجبه إدارة البنوك من مراقبتها ابتغاء تحقيق غاياتها وأهدافها، فهو النظام الذي يتعاملون بموجبه مع مصادر رؤوس الأموال (المساهمين والمستثمرين والمؤسسين) "[2].

كما عرفها البنك الدولي بأنها: " مجموعة العلاقات بين أصحاب الأسهم، المديرين وأصحاب المصلحة الآخرين (العملاء العمال، الموردين، المجتمع ...الخ)، حيث من خلالها يعطى لمجلس الإدارة القدرة على تحقيق قيمة مستدامة عن طريق الموازنة بين مختلف المصالح، حيث تعمل الحوكمة على ضمان بقاء، نمو وتطوير الشركة، وفي الوقت نفسه المساءلة في ممارسة السلطة والسيطرة مع تقديم التحفيزات من أجل تقليل الخلافات بين المصالح الخاصة والاجتماعية".[3]

[1] حمد مصطفى سليمان، **دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري**، دراسة مقارنة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 309.

[2] حبار عبد الرازق، **الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي حالة دول شمال إفريقيا**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد السابع، 2017، ص 80.

[3] Routledgee ,**Corporate governance in Asia** ,dition, London, 2015, p 6Julian Roche.

## المطلب الثاني: مبادئ الحوكمة المصرفية

حرصت الكثير من المؤسسات على وضع جملة من المعايير لتطبيق الحوكمة، حيث أنه في هذا المطلب سيتم استعراض بعض مبادئ الحوكمة حسب وجهة نظر هذه المؤسسات.

**أولا: مبادئ الحوكمة المصرفية وفق منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية (OECD)**

يقصد بمبادئ حوكمة على أنها مجموعة من القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري المؤسسة والمساهمين فيها، وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة به. وهذه المبادئ تمثل العمود الفقري لتطبيق الحوكمة في المصارف، لذا فقد تعددت هذه المبادئ واختلفت ولكن أكثرها قبولا واهتماما وأيضا أسبقها صدورا المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية (OECD) عام (1999) والتي تم إعادة صياغتها عام (2004)[1]. وتتمثل في التالي[2]:

**1.ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة:** يعزز شفافية الأسواق وكفاءتها، وأن يكون متناسقا والتشريعات النافذة، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية؛

**2.حفظ حقوق جميع المساهمين:** تشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة والحصول على عائد في ومراجعة القوائم المالية والمشاركة الإيجابية في اجتماعات الجمعية العامة؛

**3.المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين:** من حيث المساواة بين حملة الأسهم، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات؛

**4.دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة:** وتشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات المشاركة الفعالة في الرقابة؛

**5.الإفصاح والشفافية:** تتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة، وكذا الإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير؛

**6.مسؤوليات مجلس الإدارة:** تشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

**ثانيا: مبادئ لجنة بازل للإشراف المصرفي للحوكمة المصرفية**

---

[1] نور الدين قدوري، وآخرون، **مساهمة آليات حوكمة الشركات في معالجة الفساد الإداري والمالي**، ورقة عمل قدمت ضمن الملتقى الوطني حول دور الحوكمة الاقتصادية في تطوير القطاع الصناعي بالجزائر، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، يومي 2018/10/24، ص 04.

[2] سارة دلالجة، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارة وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2020-2021، ص 119.

أصدرت لجنة بازل للإشراف المصرفي في عام (1999) دليلا لمساعدة مشرفي المصارف لتبني مبادئ الحوكمة، وقد تم استلهامها من مبادئ منظمة (OECD)، واعترافا بأن هذا الدليل المعدل يمكن أن يساعد المصارف والمسئولين في تطبيق الحوكمة، فقد أصدرت اللجنة هذه المبادئ عام (2006)، وتتلخص في التالي[1]:

**1.كفاءة أعضاء مجلس الإدارة:** ينبغي أن يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بقدرات ومؤهلات عالية لتأدية وظائفهم، كما يجب أن يكون لهم وعي كامل حول الدور المسؤولين عنه، ولا يخضعون لأي تأثيرات داخلية أو خارجية، وتكون لديهم القدرة على إصدار القرارات المناسبة لإدارة شؤون المصرف والأعمال اليومية؛

**2.صياغة ومتابعة تنفيذ الأهداف:** وضع الأهداف الاستراتيجية للمصرف من قبل مجلس الإدارة ومتابعة تنفيذ تلك الأهداف، والقيم المؤسسية التي يتم التعامل بها داخل المؤسسة المصرفية، كما يجب أن تكون معلنة لكل العاملين في المصرف؛

**3.منح الصلاحيات والمسؤوليات:** أن الصلاحيات والمسؤوليات من قبل مجلس الإدارة ووضع قواعد وحدود واضحة، والمسائلة والمحاسبة داخل المصرف سواء لأعضاء مجلس الإدارة أو لجميع العاملين في المصرف وعلى حد السواء؛

**4.نظام فعال للرقابة الداخلية:** على مجلس الإدارة أن يضمن توفر نظام فعال للرقابة الداخلية في المصرف، وإدراك المراقبين لأهمية دورهم؛

**5.مراقبة المخاطر:** مراقبة خاصة للمخاطر في المواقع التي تتضارب فيها المصالح، بما في ذلك علاقة الموظفين مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا؛

**6.توافق المكافآت والحوافز مع الأهداف:** أن تتوافق سياسات المكافآت المالية والحوافز وتطبيقاتها مع الأنظمة المصرفية والثقافة العامة للمصرف ومع الاستراتيجيات والأهداف الاستراتيجية للمصرف؛

**7.الشفافية والإفصاح:** توافر الشفافية والإفصاح في كافة الأعمال والأنشطة والتقارير الصادرة عنها؛

**8.الالتزام بالقوانين والتعليمات:** تفهم أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والعليا للبيئة التشريعية التي تحكم عمل المصرف والالتزام الكامل بالقوانين والتعليمات.

**ثالثا: مبادئ الحوكمة المصرفية حسب مؤسسة التمويل الدولية**

في عام (2003) وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للمصرف الدولي قواعد وأسس ومعايير مالية وإدارية هدفها دعم الحوكمة داخل المؤسسات المصرفية، وأهم هذه الأسس ما يلي[2]:

[1] سارة دلالجة، مرجع سابق، ص 120.

[2] سارة دلالجة، مرجع سابق، ص 120.

- يجب أن تكون الممارسات جيدة ومقبولة؛
- إيجاد خطوات جديدة تضمن الحكم الجيد الجديد؛
- إسهامات أساسية لتطوير وتحسين الحكم الجيد محليا؛
- القيادة الجيدة.

## المطلب الثالث: انعكاسات الحوكمة المصرفية على تحسين الأداء المصرفي

إن تحسين الأداء في المصارف أصبح أمرا ضروريا في ظل تسارع التغيرات البيئية واشتداد المنافسة، حيث تعتبر الحوكمة من الأمور التي ساهمت في تحسين هذا الأداء من خلال نظامها وآلياتها ومبادئها.

**أولا: مفهوم تحسين أداء البنوك**

إن تحسين الأداء هو استخدام جميع الموارد المتاحة لتحسين المخرجات وانتاجية العمليات، وتحقيق التكامل بين التكنولوجيا الصحيحة التي توظف رأس المال بالطريقة المثلى[1].

كما يقصد به مجموعة الأدوات والطرق المستعملة عادة من أجل تحسين، الأداء الجزئي المتعلق بالوظائف أو الأداء الكلي المتعلق بالمؤسسة[2].

**ثانيا: زيادة كفاءة البنك في تعبئة وتوجيه الائتمان**

يلعب تطبيق الحوكمة في البنوك[3]:

1.**زيادة قدرة البنك في استقطاب الودائع:** حيث أصبحت درجة التزام البنوك بتطبيقها لمبادئ الحوكمة أحد المعايير التي يضعها المستثمرون والمتعاملون في اعتباراتهم باتخاذ قرارات التوظيف والاستثمار ومن ثم فإن البنوك التي تقدم على تطبيق حوكمة جيدة تتمتع بميزة تنافسية لجذب رؤوس الأموال على البنوك التي لا تطبقها وتزداد قدرتها على التنافس في المدى الطويل.

2.**زيادة قدرة البنك على تخصيص الموارد المجمعة وفق أفضل صيغ ممكنة:** حيث أن تطبيق الحوكمة في البنوك يمكن من تقوية الإدارة السليمة للمخاطر وتحسن فعالية توزيع الموارد، هذا فضلا عن أن حوكمة الشركات تلعب دورا مهما في البنوك المملوكة للدولة وذلك بمساعدتها على ضمان عدم اتخاذ القرار الاقتصادي

---

[1] ومن شرف الدين، **دور الإدارة بالعمليات في تحسين الأداء للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة نقاوس للمصبرات**، كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم تسيير، قسم علوم التسيير، تخصص الإدارة الاستراتيجية سطيف، 2012، ص54.

[2] بد الرزاق أحمد لقواق، وآخرون، **قياس وقيادة أداء الوظائف دور بطاقة الأداء في تحسين تنافسية البن عزوز بن علي**، مداخل مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي نظام حماية بالودائع، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 5، ص123.مؤسسة، ط1، الأردن، 2016، ص13.

[3] طلال زغبة، محاد عريوة، **أهمية تطبيق الحوكمة المصرفية في تحسين أداء البنوك التجارية – دراسة عينة من البنوك التجارية–**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد08، العدد 01، جامعة أم البواقي، مارس 2021، ص 375، 376.

بمنح القروض على اعتبارات سياسية، تؤدي هذه العملية دورها بالاعتماد على مبادئ الحوكمة الشفافية، المساءلة، الإفصاح.

**ثالثا: معالجة الفساد في المعاملات البنكية**

تقوم حوكمة الشركات على آليات داخلية وأخرى خارجية، حيث تساهم هذه الأخيرة في الحد أو القضاء على الفساد الإداري والمالي.

**1.آليات داخلية:**

أ- **مجلس الإدارة:** يعتبر الباحثون أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ أنه يحمي رأس مال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، من خلال الصلاحيات القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا، كما أن مجلس الإدارة القوي يشارك بفعالية في وضع استراتيجية الشركة ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها ويقوم أدائها، وبالتالي تعظيم قيم الشركة[1].

ولكي يتمكن مجلس الإدارة من القيام بواجباته في التوجيه والمراقبة، يلجأ إلى إنشاء مجموعة من اللجان[2]:

**ب- لجنة التدقيق:** من مهامها:

- مراقبة الكشوفات المالية قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة؛
- التوصية بتعيين ومكافأة وإعفاء المدقق الخارجي؛
- المناقشة مع المدققين الخارجيين والداخليين لأية تحفظات ومشكلات تنشأ أثناء عملية التدقيق.

## المطلب الرابع: العلاقة بين الحوكمة المصرفية والأداء المصرفي

**أولا: في الدول المتقدمة**

يؤدي تطبيق آليات الحوكمة في البنوك إلى تحقيق منافع عديدة حيث تتمثل هذه المنافع فيما يلي:

1. تحقيق بعض الفوائد ذات الارتباط بالأداء المصرفي، ويساعد ذلك في المحافظة على رأس مال البنك، وحماية حقوق المودعين والمساهمين؛

2. الدور الفعال الذي تلعبه البنوك باعتبارها مركز أساسي لمختلف الأنشطة المالية والتجارية والصناعية للدولة؛

3. تطبيق الحوكمة في البنوك التجارية يساعد على تحسين أدائها والرفع من قيمتها السوقية كما تساعدها على الحد والتقليل من مستويات المخاطر المصرفية؛

4. تكتسب البنوك لدى تطبيقها لمبادئ الحوكمة ميزة تنافسية لجلب الودائع واختراق الأسواق وجذب العملاء؛

[1] دادان عبد الغني، سعيدة تاي، **فعالية الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، 6-7ماي، 2012.

[2] بروش زين الدين، دهيمي جابر، **دور وآليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، 6-7 ماي 2012.

5. تطبيق البنوك لمبادئ الحوكمة، يساعدها على تحسين إدارتها وتفادي التعرض للتعثر والإفلاس وكذا يضمن لها تطوير الأداء ويزيد من قدرتها على اتخاذ قراراتها وفق قواعد وأسس سليمة، وكذا يساعدها على تجنب تعرضها لأزمات مصرفية بتبنيها لمعايير الإفصاح والشفافية في تعاملها مع الأطراف المرتبطة.

**ثانيا: في الدول النامية**

يعتبر تطبيق الحوكمة في البنوك في الدول النامية مهم جداً وذلك لعدة أسباب نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1. تمتلك البنوك في الأنظمة المالية للدول النامية مكانة مهيمنة إذ تعد المحرك الرئيسي والأكثر أهمية للنمو الاقتصادي؛

2. رفع مستوى الأداء للبنوك ومن ثم التقدم والنمو الاقتصادي والتنمية للدولة، الأسواق المالية في الدول النامية تتسم بجمود الحركة، لذا فإن البنوك تعد المصدر الرئيسي الذي تلجأ إليه معظم المؤسسات لجلب الأموال اللازمة لنشاطها.

## المبحث الثالث: الدراسات السابقة

من أجل اعداد دراستنا هاته على الوجه الصحيح ومحاولة جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات ومحاولة معرفة تفاصيل التفاصيل عن موضوع دور الحكومة المصرفية في تحسين الأداء المصرفي تطرقنا إلى بعض الدراسات السابقة التي كان لها نفس الموضوع واختلفت هذه الأخيرة بين دراسات عربية وأخرى باللغة الأجنبية وهذا ما سنعرضه من خلال المطالب التالية.

### المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

**أولا: نوي فاطمة الزهرة**

بعنوان: " **أثر تطبيق الحكومة المؤسسية على تحسين أداء البنوك الجزائرية** "، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الدراسية 2017/2016:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الحوكمة المؤسسية والحوكمة المصرفية، مبادئها، أهميتها، المزايا المتحصلة منها.

إلى جانب توضيح الاتجاهات الحديثة في تطبيق نظام الحوكمة المؤسسية وخصوصا فيما يتعلق بالمعايير الدولية.

بالإضافة إلى ذلك سعت الباحثة من خلال دراستها إلى الوصول للمعايير والآليات التي يجب تطبيقها في البنوك الجزائرية لإقامة نظام الحوكمة المؤسسية للرفع من فعاليتها، وللمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال ما تقدمه من أساليب ناجحة للخروج من الأزمات والتقليل من الأضرار الناتجة عنها.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن هناك أثر سلبي ذو دلالة إحصائية بين هيكل الملكية كآلية داخلية للحوكمة وبين الأداء المالي، وذلك لسيطرة الدولة على ملكية معظم العينة محل الدراسة، أما بالنسبة للآليتين حجم مجلس الإدارة وازدواجية المدير التنفيذي، فقد تبين إنهما لا يؤثران على الأداء المالي، وقد يعود ذلك لعدم فعالية مجالس إدارة البنوك، تبقى الآليات الخارجية للحوكمة المؤسسية التي تعكس علاقة البنك مع محيطه وقدرته على تخفيض المخاطر خاصة مخاطر القروض، هي الأخرى لا تؤثر بالمستوى المطلوب على الأداء المالي. في الأخير نستطيع أن نقول أننا لاحظنا عدم تفعيل آليات الحوكمة المؤسسية في البنوك الجزائرية محل الدراسة، الأمر الذي يستدعي بذل جهود كبيرة لتبني مفهوم الحوكمة من قبل هذه البنوك، وذلك للمزايا التي قد تعود عليها خاصة في المرحلة القادمة التي قد تفرض تحديات كبيرة على البنوك الجزائرية يجب مواجهاتها

**ثانيا: بن عيسى ريم**

بعنوان: " **دراسة تحليلية لأثر آليات حوكمة الشركات على الأداء المصرفي (دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الجزائرية)** "، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، السنة الدراسية :2019

هدفت هذه الدراسة إلى قياس درجة تطبيق البنوك التجارية لآليات الحوكمة المصرفية وذلك من خلال المسح المستندي للدراسات السابقة وتدعيمها باستخدام برنامج الاستبيانات التي تم توزيعها على عينة الدراسة.

كما حاولت هذه الدراسة إبراز تأثير آليات الحكومة الداخلية والخارجية على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية، وذلك من خلال تحليل بياناتها المالية باستخدام المؤشرات التالية: – معدل العائد على الأصول – معدل العائد على حقوق الملكية – معدل العائد على الاستثمار.

وخلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- تطبق البنوك التجارية الجزائرية الحوكمة ولكن بنسب متفاوتة الأهمية؛
- وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين آليات الحوكمة ومعدل العائد على الأصول؛
- وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين آليات الحوكمة ومعدل العائد على حقوق الملكية؛
- وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين آليات الحوكمة ومعدل العائد على الاستثمار.

**ثالثا: طلال زغبة، عريوة محاد**

بعنوان: " **أهمية تطبيق الحوكمة المصرفية في تحسين أداء البنوك التجارية – دراسة عينة من البنوك التجارية** "، مقال في مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، تخصص علوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، السنة الدراسية 2020:

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة مفهوم الحوكمة المصرفية وعلاقتها بالأداء في البنوك التجارية، حيث تم التعرض الى المفاهيم والاساسيات المتعلقة بالحوكمة المصرفية ودورها في تحسين الأداء، وقد تمت الإجابة على إشكالية الدراسة من خلال اختبار الفرضيات المقترحة باستعمال الأدوات الإحصائية اللازمة لذلك بعدما تم توزيع استبيان على عينة من البنوك التجارية لولاية المسيلة.

خلصت الدراسة إلى مجوعة من النتائج أهمها:

– تمثل الحوكمة المصرفية الآلية التي على أساسها يتم إدارة العلاقات التي تحكم الأطراف الأساسية في البنوك التجارية؛

– اعتماد تطبيق الحوكمة المصرفية في البنوك التجارية يؤدي الى تعزيز ثقة المتعاملين في البنك وهو ما يؤدي الى تحسين أدائها، وبالتالي تفادي المخاطر والأزمات المصرفية، إضافة ال الحد من انتشار الفساد المالي والإداري وهو ما يصب كله في تحسين الأداء الكلي للبنوك التجارية؛

– أظهرت الدراسة وجود عامل ارتباط قوي بين تبني تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية والأداء بشكل عام، أي تساهم مبادئ الحوكمة المصرفية في تحسين أداء البنوك التجارية.

## المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

**أولا:Tolossa fufa Guluma**

**بعنوان:**

« **The impact of corporate governance measures on firm performance: the influences of managerial overconfidence** », Futur Business J 2021, 7(1):50, 2021:

هدفت الدراسة إلى التحقيق في تأثير تدابير حوكمة الشركات (CG) على أداء الشركات ودور السلوك الإداري في العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وأداء الشركات باستخدام شركة صينية مدرجة، استخدمت هذه الدراسة تدابيرCG التي تقيس الحوكمة الداخلية والخارجية للشركات، والتي تمثلها مجلس الإدارة المستقل، القيادة المزدوجة للمجلس، تركيز الملكية كقياس للحوكمة الداخلية، والتمويل بالدين والمنافسة في سوق المنتجات كتدابير للحوكمة الخارجية. تم قياس الإفراط في ثقة المديرين من خلال توقعات أرباح الشركة. ويقاس أداء الشركة بالعائد على الأصول (ROA) ونسبة توبين (TQ) لتحقيق هدف الدراسة، استخدم الباحث بيانات لوحية

لعينات مكونة من 11634 شركة صينية مدرجة خلال الفترة من 2010 إلى 2018. ولتحليل الفرضيات المقترحة، استخدمت الدراسة نموذج تقدير طريقة اللحظات المعممة النظامية.

خلصت الدراسة إلى أن تركيز الملكية والمنافسة في سوق المنتجات لهما علاقة إيجابية كبيرة بأداء الشركة المقاس بـ ROA وTQ في حين أن القيادة المزدوجة لها علاقة سلبية مع TQ، والتمويل بالدين له أيضاً ارتباط سلبي كبير مع كلا مقاييسي أداء الشركة ROA وTQ علاوة على ذلك، أظهرت النتائج التجريبية أيضاً أن الإفراط في ثقة المديرين يؤثر سلبًا على العلاقة بين استقلالية المجلس والقيادة المزدوجة وتركيز الملكية مع أداء الشركة. ومع ذلك، فإن الإفراط في ثقة المديرين يعدل بشكل إيجابي تأثير التمويل بالدين على أداء الشركة المقاس بنسبة توبين، ويؤثر سلبًا على العلاقة بين التمويل بالدين والأداء التشغيلي للشركة.

## المطلب الثالث: أوجه الشبه والاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة

بعد تطرقنا إلى الدراسات السابقة العربية والأجنبية، سيتم في هذا المطلب تحديد أوجه الاختلاف والشبه لكل دراسة تطرقنا لها في المطلب السابق.

**الجدول رقم(03): أوجه الشبه والاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة.**

| الدراسة السابقة | أوجه الشبه | أوجه الاختلاف | الاستنتاج |
|---|---|---|---|
| **فاطمة زهرة نوي 2017/2016** | – نفس المتغيرات المستخدمة الحوكمة المصرفية، أداء البنوك؛<br>– كلا الدراستين اعتمدت على الاستبيان في الجانب التطبيقي؛<br>– كلا الدراستين تم فيها استخدام برنامج SPSS. | – اخلاف عينة الدراسة؛<br>– اختلاف البرامج الاحصائية في المعالجة للبيانات في الجانب التطبيقي. | – من خلال التطرق لأوجه الشبه والاختلاف نستنتج أن كلا الدراستين هدفت لمعرفة مدى مساهمة الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء، بينما عينة الدراسة فهي تختلف حيث تم الاعتماد في هاته الدراسة على البنوك الجزائرية بصفة عامة، بينما في دراستنا كانت لعينة من البنوك التجارية بولاية برج بوعريريج. كذلك الجانب التطبيقي تم الاعتماد في هاته الدراسة على برنامج spss فقط بينما دراستنا تم الاعتماد على spss وبرنامج amos . |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **بن عيسى ريم 2019** | – نفس المتغيرات المستخدمة الحوكمة المصرفية، أداء البنوك؛<br>– كلا الدراستين اعتمدت على الاستبيان في الجانب التطبيقي؛<br>– كلا الدراستين تم فيها استخدام برنامج SPSS. | – اخلاف عينة الدراسة؛<br>– اختلاف البرامج الاحصائية في المعالجة للبيانات في الجانب التطبيقي. | – من خلال التطرق لأوجه الشبه والاختلاف نستنتج أن كلا الدراستين هدفت لمعرفة مدى مساهمة الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء، بينما عينة الدراسة فهي تختلف حيث تم الاعتماد في هاته الدراسة على البنوك الجزائرية بصفة عامة، بينما في دراستنا تمت الدراسة لعينة من البنوك التجارية بولاية برج بوعريريج. كذلك الجانب التطبيقي تم الاعتماد في هاته الدراسة على برنامج spss فقط بينما دراستنا تم الاعتماد على spss وعلى برنامج amos . |
| **طلال زغبة وعريوة محاد 2020** | – نفس المتغيرات المستخدمة الحوكمة المصرفية، أداء البنوك؛<br>– كلا الدراستين اعتمدت على الاستبيان في الجانب التطبيقي؛<br>– كلا الدراستين تم فيها استخدام برنامج SPSS. | – اخلاف عينة الدراسة؛<br>– اختلاف البرامج الاحصائية في المعالجة للبيانات في الجانب التطبيقي. | – من خلال التطرق لأوجه الشبه والاختلاف نستنتج أن كلا الدراستين هدفت لمعرفة مدى مساهمة الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء، بينما عينة الدراسة فهي تختلف حيث تم الاعتماد في هاته الدراسة على عينة من البنوك التجارية بولاية المسيلة، بينما في دراستنا تمت الدراسة لعينة من البنوك التجارية بولاية برج بوعريريج. كذلك الجانب التطبيقي تم الاعتماد في هاته الدراسة على برنامج |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | | spss فقط بينما دراستنا تم الاعتماد على spss وعلى برنامج amos . |
| **Tolossa fufa Guluma 2021** | _ كلا الدراستين هدفت لمدى مساهمة الحوكمة في تحسين الأداء. | – اخلاف عينة الدراسة؛<br>– اختلاف البرامج الاحصائية في المعالجة للبيانات في الجانب التطبيقي. | – من خلال التطرق لأوجه الشبه والاختلاف نستنتج أن كلا الدراستين هدفت لمعرفة مدى مساهمة الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء، بينما عينة الدراسة فهي تختلف حيث تم الاعتماد في هاته الدراسة على مجموعة من المؤسسات الصينية، بينما في دراستنا تمت الدراسة لعينة من البنوك التجارية بولاية برج بوعريريج. كذلك الجانب التطبيقي تم الاعتماد في هاته الدراسة على برنامج spss فقط بينما دراستنا تم الاعتماد على spss وعلى برنامج amos. |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين

**خلاصة الفصل الأول:**

تلجأ معظم المصارف الدولية إلى اتباع أساليب محكمة ومدروسة من طرف مختلف الهيئات المختصة في تسييرها، ومن بين أهم هذه الأساليب التقيد بالتطبيق الجيد للمبادئ الحديثة الخاصة بالحوكمة المصرفية الصادرة عن لجنة بازل وفق وثيقة شهر جويلية لسنة 2015 حيث تظهر انعكاساته الإيجابية جليا في تحسين الأداء المصرفي، وهذا ما يظهر من خلال ارتفاع مختلف معدلات مؤشراته المالية لكل من مؤشر الربحية، مؤشر السيولة.

تعتبر الحوكمة المصرفية كنظام يفصل في العلاقة الرابطة بين كل من المساهمين والمسيرين ومختلف أصحاب المصلحة المشتركة داخل المصرف، بما يضمن لهم حقوقهم المادية والمعنوية. كما تسهر لجنة بازل في كل مرة على تحيين واطلاق مدونات جديدة تضمن مجموعة من المبادئ والقواعد الخاصة بها، وذلك بما يوافق تركيبة وتشكيلة مختلف المصارف والمؤسسات العالمية.

إن تطبيق مختلف المبادئ الحديثة للحوكمة المصرفية داخل المؤسسات المصرفية يؤدي إلى تحسين كل من مؤشر الربحية ومؤشر السيولة وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع كفاءة الأداء المالي للمصرف التجاري.

فتطبيق الحوكمة المصرفية يؤدي إلى انخفاض كلفة رأس المال وما يصاحبه من ارتفاع في تقييم جدارة المصارف المقترضة الأمر الذي يزيد من جاذبية الاستثمار من قبل المستثمرين ويؤدي بالتالي إلى النمو والتوظيف واستخدام جميع الامكانات المتاحة.

# الفصل الثاني:

# الإطار التطبيقي للدراسة

**تمهيد:**

بعد تطرقنا في الفصل الأول على مفاهيم أساسية حول الحوكمة المصرفية والإطار المفاهيمي للأداء المصرفي اتضح لنا أن تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية يؤدي إلى تحسين الأداء المصرفي.

خلال هذا الفصل سنقوم بإسقاط الجانب النظري لدراستنا على مجموعة من البنوك المتواجدة ببرج بوعريريج بهدف معرفة أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية على تحسين الأداء المصرفي.

وبناءا على ما سبقتم التطرق إلى النقاط التالية:

- **المبحث الأول:** تطبيق الحوكمة في البنوك الجزائرية؛
- **المبحث الثاني:** الأساليب والأدوات الاحصائية المستخدمة في الدراسة؛
- **المبحث الثالث:** استخدام التحليل العاملي الاستكشافي في استخدام عوامل الدراسة.

## المبحث الأول: تطبيق الحوكمة المصرفية في البنوك الجزائرية

نظرا لتزايد التعامل مع البنوك بصفة عامة في كامل دول العالم وجب على توفر مبادئ الحوكم في هذه المؤسسات المالية والبنوك الجزائرية بصفة خاصة قد ركزت تركيزا دقيقا على تطبيق هذه المبادئ على بنوكها في كامل التراب الوطني.

### المطلب الأول: دور السلطات في تفعيل مبادئ الحوكمة المصرفية في البنوك الجزائرية

**أولا: دور مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**

في أفريل 1998 طلب مجلس منظمة التعاون الاقتصادي من المنظمات أن تقوم بالاشتراك مع الحكومات الوطنية وغيرها من المنظمات الدولية والقطاع الخاص، بوضع مجموعة من المعايير والمبادئ الخاصة بحوكمة المؤسسات، وفي سنة 2004 توصلت المنظمة إلى مجموعة من المبادئ الرسمية وذلك بعد اعتمادها مبادئ غير رسمية سنة 1999 التي تهدف إلى دعم الثقة في سوق رأس المال وكانت هذه المبادئ بمثابة ركائز لها.[1]

**ثانيا: دور مجلس الإدارة**

بحيث يتولى مهام دعم الأعمال والمبادرات التجارية ويتولى أيضا مهمة مراقبة جميع اعمال المصرف لضمان سيرورته بشكل جيدة وهذا ما يتطلب تشكيل هذا المجلس من أعضاء تنفيذين واخرين غير تنفيذيين ومن بينهم أعضاء مستقلين بشكل كامل عن المجلس ويتحمل أيضا مسؤولية صحة واكتمال توجيهات حوكمة المصرف والالتزام بجميع مبادئها.

**ثالثا: دور السلطات الوطنية**

وتشمل مؤسسات النقد والمصارف المركزية أو أي جهات أخرى مكلفة لممارسة الرقابة المصرفية حيث تقوم تلك الجهات بدور هام في مراقبة وتنفيذ المبادئ المرتكزة عليها الحوكمة المصرفية وفرض غرامات على المصارف المخالفة وذلك بموجب الصلاحيات التي تملكها تلك الجهات.

[1] يحياوي الهام، بوحديد ليلى، **الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائري حالة المؤسسة الجزائرية الجديدة للتعليب (NCA) بالرويبة**، 2014، ص 62، 63.

**رابعا: دور المكاتب المهنية المتخصصة**

يمكن لهذه الأخيرة ومن بينها مكاتب التدقيق من خلال خبراتها في المعايير المهنية والأخلاقية والسلوكية التي تسري بها وتتبناها المساهمة بشكل كبير في تطبيق مبادئ الحوكمة من خلال توفير المشورة لعملائها من المصارف وتطوير التوجيهات والارشادات من خلال منظومة متخصصة.[1]

## المطلب الثاني: النظام المصرفي والحوكمة

للحوكمة في النظام المصرفي أهمية بالغة بحيث تعتبر هذه الأخير وسيلة فعالة من حيث تحسين أداء البنوك، وتحمي سلامته وتخفف من المخاطر التي يمكن لها أن تمس بسلامته.

إلى جانب أن النظام المصرفي إذا توفرت فيه الحوكمة يصبح أكثر ثقة بالنسبة للمستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال. وذلك بفضل البنوك التي تتمتع بهياكل حوكمة سليمة.

**أولا: تعريف النظام البنكي**

يقصد بالنظام البنكي: " المؤسسات البنكية والقوانين والأنظمة التي تعمل في ظلها هذه المؤسسات ".

كما يمكن التعبير عنه ب: " مجموعة البنوك العاملة في بلد ما على اختلاف أنواعها وتعدد أنشطتها، سواءا كانت بنوك تجارية أو صناعية، أو زراعية أو غيرها والبنك الذي يشرف على النظام البنكي ويراقب ويوجه نشاطه يسمى بالبنك المركزي أو بنك البنوك".[2]

ومن خلال هذا يتضح أن لكل دولة نظام بنكي يختلف عن الدول الأخرى، ويشمل أنواع البنوك التي تجسده.[3]

**ثانيا: مفهوم الحوكمة في الجهاز المصرفي**

تعني الحوكمة من المنظور المصرفي الطريقة التي تدار بها شئون البنك من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، بما في ذلك كيف يتم:

- وضع استراتيجية وأهداف البنك (بما فيها تحقيق عوائد اقتصادية للمالك)؛
- تحديد مستوى تحمل البنك للمخاطر؛
- إدارة العمليات اليومية للبنك؛

[1] اللجنة العربية للرقابة الصرفية، **مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية**، 2017، ص 8، 9.

[2] صليحة عماري، **مطبوعة بيداغوجية في مقياس النظام المصرفي الجزائري**، موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة 8 ماي 1945-قالمة-، 2021/2020، ص 6.

[3] سهير محمود معتق، صبحي رزق، أ. د نيفين محمد طريح، **بحث الحوكمة في الجهاز المصرفي**، المجلد 31، العدد1، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، ص 189-190.

- مراعاة مصالح كل من لهم اهتمام بالبنك مثل الموظفين والعملاء والمساهمين والمودعين وغيرهم؛
- موائمة أنشطة وتصرفات البنك بحيث يقوم المصرف بعمله بطريقة آمنة وسليمة، والالتزام بتطبيق القوانين السارية ومراعاة القواعد الخاصة بالإجراءات.

هذا ويرى بعض الخبراء أن الحوكمة من المنظور المصرفي تعني تطوير الهياكل الداخلية للبنوك بما يؤدي إلى تحقيق الشفافية في الأداء وتطوير مستوى أداء البنوك.

**ثالثا: أهمية الحوكمة في النظام المصرفي.**

للحوكمة دور فعال في النظام المصرفي وذلك باعتبارها:

- تعبر الحوكة المصرفية نظام يتم بموجبه توثيق ورقابة العمليات التشغيلية للبنوك؛
- تمثل الحوكمة المصرفية الجيدة عنصرا رئيسيا في تحسين الكفاءة الاقتصادية والعكس إن كانت الحوكمة سيئة حيث يمكن أن تؤثر على الاستقرار الاقتصادي والمالي؛
- للبنك المركزي دور في تعزيز وتشجيع الحوكمة المصرفية في البنوك التجارية؛
- تمثل الحوكمة المصرفية الجيدة عنصرا رئيسيا في تحسين الكفاءة الاقتصادية والعكس أن كأنت الحوكمة سيئة حيث يمكن أن تؤثر على الاستقرار الاقتصادي والمالي.[1]

## المطلب الثالث: لمحة حول البنوك محل الدراسة

**أولا: البنك الجزائري الخارجي**

تأسس البنك الخارجي الجزائري بموجب المرسوم رقم 67/204 في 1 أكتوبر 1967 برأس مال قدره 20 مليون على شكل مؤسسة مالية وطنية، يتمثل هدفها الرئيسي في تسهيل العلاقات المالية والاقتصادية للجزائر مع باقي دول العالم، والتكفل بكل العمليات التي لها علاقة مع الخارج، وهو ثالث وآخر بنك خارجي يتم تأسيسه تبعا لقرارات تأمين القطاع البنكي. ولم يتحصل بنك الجزائر الخارجي على هيكله النهائي إلا في الفاتح من شهر جوان 1968. وقد عرف هذا البنك عدة تغيرات في هيكله وهذا على ثراء هيكلة المؤسسات والتغيرات الجذرية التي أجرتها الحكومة سنة 1980، وأصبح بذلك شركة أسهم حسب نص القانون 01/88 الصادر في 17/01/1988 الخاص باستقلالية المؤسسات. وقام برفع رئس ماله إلى مليار دينار يملكها ما يعرف سابقا بصندوق المساهمة، والتي تمثل القطاعات المكونة للمحفظة التجارية للبنك، وهي قطاع المحروقات، الخدمات، البناء، الكيمياء، الصيدلة، الإلكترونيات.

[1] المحاضرة السابعة، **الحوكمة المصرفي**، جامعة ميلة، 2024، ص1.

**ثانيا: الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.**

الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط هو بنك جزائري متخصص في جمع أموال التوفير، منح القروض العقارية للخواص، تمويل المقاولين العموميين والخواص، وتمويل مؤسسات أنتاج عتاد البناء ومؤسسات الإنجاز التي لها صلة بالبناء.

بالإضافة إلى وكالاته البالغ عددها 206 وكالة ومديرياته الجهوية البالغ عددها 15 مديرية جهوية موزعة على كامل التراب الجزائري، يتواجد الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط–بنك على مستوى شبكة البريد لأجل جمع أموال التوفير.

**ثالثا: بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

أسس هذا البنك بمرسوم رقم 106–82 بتاريخ 13 مارس 1982 وأخذ صلاحيات البنك الوطني الجزائري في ميدان تمويل القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي والتي كانت موطنة لدى هذا الأخير سابقا. وتنص المادة الأولى من قانون تأسيسه على أنه بنك للإيداع والتنمية ويندرج تلقائيا في قائمة البنوك. كما تنص المادة الرابعة على أن مهمة هذا البنك تتمثل خاصة في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها والمساهمة في تنمية مجموع قطاع الفلاحة.

**رابعا : ترست بنك الجزائر**

يعد بنك ترست الجزائر من البنوك التي حققت نجاحا كبيرا، بسبب استقطابها لعدد كبير من الزبائن بواسطة خدماتها الجيدة.

هو بنك برأسمال خاص يخضع للقانون الجزائري، بدأ النشاط في أفريل 9113 برأسمال أولي قدره 751 مليون د.ج تم زيادته من السنة التاسعة للتشغيل، أي في عام 9109، إلى 03مليار د.ج.

**خامسا: بنك التنمية المحلية**

بنك التنمية المحلية هو عبارة عن مؤسسة مالية تم تأسيسها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 85/85 المؤرخ في 30 أفريل 1985.

ويعتبر آخر بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر قبل الدخول في الإصلاحات وذلك تبعا لإعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري CPA وقد قدر رأسماله عند تأسيسه بنصف مليار دينار، كما أنه يراعي حاجيات المردودية والفعالية والعملاء، مع اهتمام خاص لأعوان مصرف التنمية المحلية BDL بتحسين ظروف العمل بهدف الزيادة في المردودية والفعالية.

**سادسا: البنك الوطني الجزائري**

شركة ذات أسهم برأسمال قدره 15000000000000 دينار جزائري، الكائن مقره في شارع 08 شيغيفارة، الجزائر العاصمة، يعد أول بنك تجاري وطني أنشئ بتاريخ 13 جوان 1966، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي".

في سنة 1982 تم إعادة هيكلته وهذا بإنشاء بنك جديد متخصص "بنك الفلاحة والتنمية الريفية مهمته الأولى والأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي.

بعد القانون رقم 01-88، الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988، المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي.

أما بعد القانون رقم 10-90، الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض، سمح بصياغة جذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد، هذا القانون وضع أحكاما أساسية من بينها انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى تسيير الذاتي.

إلى غاية 31 ديسمبر 2019 بلغت عدد الوكالات 216 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطن، و19 مديرية جهوية للاستغلال، بالإضافة إلى 145 موزع آلي للأوراق، و99 شباك آلي للبنك (GAB) وأكثر من 5000 موظف.

بلغت أصول البنك 349198296800 دج، كما بلغت حقوق الملكية 29941878700 دج، وهذا في 2019/12/31.

في 2020 تم إطلاق نشاط الصيرفة الإسلامية.

**سابعا: القرض الشعبي الجزائري**

باعتباره بنكا يكتسي بعدا عالميا، يستشف بنك القرض الشعبي الجزائري سمعته من المشاريع الكبرى التي قام بمرافقتها والتي تبرز وضعيته كمتعامل اقتصادي لا مناص منه.

قصد الاستجابة بنجاعة لاحتياجات العملاء، يعتمد بنك القرض الشعبي الجزائري على تنوّع عروضه البنكية على اختلاف عناصره، القطاع الخاص، المؤسّسات، المهنيين.

يستمد بنك القرض الشعبي الجزائري قوّته في مورده البشري و من تاريخه باعتبار تأسيسه سنة 1966، فإنّ بنك القرض الشعبي الجزائري يعد إحدى البنوك التجارية الرئيسية في الجزائر، بحيث يعد رأسماله الاجتماعي ملكية حصرية للدولة، حيث يقدّر حاليا بـ 200 مليار دينار.

## المبحث الثاني: الأساليب والأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة

من أجل تحليل النتائج نقوم باستخدام برنامج Spss23 لتفريغ البيانات وإجراء التحليل العاملي الاستكشافي، كما نستخدم برنامج Amos23 لإجراء التحليل العاملي التوكيدي، أما الأسلوب فيقوم على النمذجة الهيكلية أو البنائية.

### المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة

**أولا: منهج الدراسة**

سيتم الاعتماد في بحثنا على المنهج الاستقرائي، من خلال استجواب عينة من عمال وكالات البنوك بولاية برج بوعريريج وذلك بالاعتماد على الاستبيان الخطي في جمع المعلومات، ثم القيام بتحليل البيانات وبناء نموذج هيكلي يقيس العلاقة بين كل من أبعاد تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وبعد الأداء المصرفي، وهذا بالاعتماد على كل من البرنامجين الإحصائيين SPSS و AMOS.

**ثانيا: مجتمع الدراسة**

يضم مجتمع الدراسة الخاص بورقتنا البحثية عينة من وكالات البنوك التجارية المتواجدة بولاية برج بوعريريج، وقد تم اختيار هاته البنوك كونها بنوك تجارية.

**ثالثا: عينة الدراسة**

اشتملت عينة الدراسة على 68 مستجوب بالبنوك محل الدراسة:

**جدول رقم (04): توزيع أفراد عينة الدراسة**

| إسم البنك | عدد الاستمارات الموزعة | المسترجعة |
|---|---|---|
| بنك BEA | 17 | 12 |
| بنك TRUST | 10 | 09 |
| بنك CNEP | 08 | 04 |
| بنك BADR | 20 | 19 |
| بنك BDL | 05 | 05 |
| بنك BNA | 16 | 11 |
| بنك CPA | 08 | 08 |
| الإجمالي | 84 | 68 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين

**رابعا: هيكل الاستبيان**

تم تقسيم الاستبيان في هذه الدراسة إلى جزأين:

- **الجزء الأول:** يحتوي على خصائص عينة الدراسة والمتمثلة في (المستوى التعليمي، الخبرة).
- **الجزء الثاني:** فقد خصص للأسئلة المتعلقة بالمتغيرات محل الدراسة، وتم تقسيم هذا الجزء إلى محورين:
  - **المحور الأول:** أسئلة حول مبادئ الحوكمة المصرفية في البنوك محل الدراسة؛
  - **المحور الثاني:** تضمن أسئلة حول الأداء المصرفي في البنوك محل الدراسة.

## المطلب الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

**أولا: التحليل العاملي الاستكشافي**

**1- مفهوم التحليل العاملي:** يعتبر التحليل العاملي من أكثر التصميمات التي يتكرر استخدامها في البحوث الاقتصادية والنفسية والاجتماعية والرياضية ذات المتغيرات المتعددة، وغالبا ما يقوم الباحثون بقياس عدد كبير من المتغيرات في المشروع البحثي الواحد، وفي هذه الحالة يصبح تحليل البيانات وتفسيرها أمرا صعبا.

أما التحليل العاملي فيكون مفيدا بالنسبة للباحث لأنه يوفر أساسا تجريبيا لإقلال المتغيرات العديدة إلى عدد ضئيل من العوامل دون فقد المعلومات، وعندها تصبح العوامل عبارة عن بيانات يسهل تحليلها وتفسيرها.

فالتحليل العاملي طريقة إحصائية يستعين بها الباحث على دراسة الظواهر المعقدة المختلفة بقصد إرجاعها إلى أهم العوامل التي أثرت فيها، فالمعروف أن أي ظاهرة من الظواهر تنتج عادة من جملة عوامل وقوى كثيرة جدا، وتعتبر الظاهرة محصلة لها جميعا، وهناك عدة وسائل يمكن بها أن تبوب هذه العوامل وتلك القوى في مجموعات متجانسة لتحصل على عدد محدود من العوامل الرئيسية التي يمكن أن نرجع إليها تلك الظاهرة.

كما أن الهدف الأساسي من التحليل العاملي هو – إن أمكن تحقيق ذلك – وصف علاقات التغاير بين عدد كبير من المتغيرات بدلالة عدد قليل من المقادير العشوائية غير المشاهدة التي تسمى بالعوامل (Factors)، بحيث يعتمد النموذج العاملي أساسا على فكرة افتراض إمكانية تجميع المتغيرات بناء على معاملات الارتباط بينها، هذا يعني أن جميع المتغيرات الموجودة في مجموعة معينة مرتبطة مع بعضها ارتباطا قويا، ولكن ارتباطها بمتغيرات المجموعات الأخرى ارتباطا ضعيفا، ومن الممكن أن نتصور أن كل مجموعة من المتغيرات تمثل عاملا واحدا وهو المسؤول عن الارتباط المشاهد بينها[1].

[1] مصطفى حسين باهي وآخرون، **التحليل العاملي ( النظرية – التطبيق)**، ط1، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، مصر، 2002، ص17، 18.

**2- مفهوم التحليل العاملي الاستكشافي:**

يستخدم التحليل العاملي الاستكشافي في الحالات التي تكون فيها العلاقات بين المتغيرات والعوامل الكامنة غير معروفة، وبالتالي فالتحليل العاملي الاستكشافي يهدف إلى اكتشاف العوامل التي تصنف إليها المتغيرات.

كما يمكن تعريفه على أنه منهجا إحصائيا لتحليل بيانات متعددة ارتبطت فيما بينها بدرجات مختلفة من الارتباط في صورة تصنيفات مستقلة قائمة على أسس نوعية للتصنيف، ويتولى الباحث فحص الأسس التصنيفية واكتشاف ما بينها من خصائص مشتركة وفقا للإطار النظري والمنطق العلمي الذي يبدأ به[1].

**3- دور التحليل العاملي الاستكشافي:**

يضطلع التحليل العاملي بأدوار ووظائف متنوعة ومتباينة، ويمكن اختزالها – على تنوعها- في وظيفتين أو دورين رئيسيين:[2]

**أ- اختزال تعدد المتغيرات المقاسة أو المؤشرات إلى عدد قليل من المتغيرات الكاملة التي تلخصها:** يعتبر التحليل العاملي استراتيجية منهجية لتلخيص تعدد المتغيرات المقاسة واختزالها إلى متغير كامن واحد، أو عدد قليل من المتغيرات الكامنة تمثل جُلَّ المعلومات التي تنطوي عليها العلاقات البينية للمتغيرات المقاسة، مما يسهل التعامل مع هذه القلة من المتغيرات الكامنة مقارنة بصعوبة التعامل مع الكثرة، أو الكتلة الكبيرة من المتغيرات المقاسة الأصلية. واختزال المتغيرات إلى عدد قليل منها مع الاحتفاظ بجل المعلومات الأصلية – أي بدون أن يترتب عن اشتقاق بضع متغيرات كامنة من عدد كبير من المتغيرات الأصلية المتعددة – يفيد عملية التنظير لموضوع معين باستعمال متغيرات محدودة في الإطار النظري تمثل متغيرات أصلية عديدة، مما يساعد على وضوح التنظير وتركيزه، وعدم تشتته نتيجة تعدد المتغيرات.

كما يفيد هذا الاختزال في حل بعض مشاكل التحليلات الإحصائية القائمة على تعدد المتغيرات سواء أكانت متغيرات تابعة أو مستقلة، فأغلبها يشترط أن تكون المتغيرات المستقلة مثلا محدودة العدد، كما تشترط ألا تكون هذه المتغيرات تكرر نفس المعلومات، أي أن تكون مستقلة وغير مرتبطة ارتباطا مرتفعا فيما بينها، والتحليل العاملي الاستكشافي يوفر هذه الإمكانية بحيث يمكن اشتقاق متغيرات قليلة تمثل معلومات عدد كبير

[1] سويسي دحمان، **البنية العاملية للسلوك الانسحابي لدى العمال باستخدام نمذجة المعادلة البنائية (SEM)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019، ص58.

[2] تيغزة أمحمد بوزيان، **التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012، ص20، 21، 22.

من المتغيرات الأصلية، كما تمكن من توفير متغيرات مستقلة حتى يتسنى استعمالها في تحليل الانحدار المتعدد مثلا.

**ب- الكشف عن البنية العاملية الكامنة، أو مساحات الدلالة المشتركة التي تكمن وراء تعدد المتغيرات المقاسة:** يمكّن التحليل العاملي من اشتقاق متغيرات كامنة أو عوامل تعكس البنية العلائقية المشتركة بين عدد كبير من المتغيرات الأصلية المقاسة، فإذا كانت المتغيرات المقاسة تمثل المتغيرات المباشرة التي يتعامل معها الباحث كالفقرات أو الاختبارات أو المقاييس، فإن العوامل أو الأبعاد أو المتغيرات الكامنة تمثل المساحات المشتركة من الدلالة أو العلاقة التي تجمع بين شتات المتغيرات الأصلية. ويسمى هذا القاسم المشترك من العلاقات بين المتغيرات المقاسة الظاهرة بالبنية لكامنة (أو البنية العاملية) التي تفسر العلاقات التي تجمع المتغيرات المقاسة، وقد توجد مساحة واحدة من الدلالة أو العلاقة تلتقي فيها المتغيرات المقاسة على تعددها الظاهري التي تستهدف قياس مفهوم معين، وحينئذ يمكن القول بأن المتغير الكامن الذي يفسر التباين أو القاسم المشترك من العلاقة بين المتغيرات المقاسة على تعددها يتجلى في عامل واحد عام. وقد توجد أكثر من مساحة واحدة تمثل تجمعات المتغيرات المختلفة المقاسة، أي اشتراك كل مجموعة في طبيعة العلاقة التي تجمع بينها، أو في المعلومات التي تنطوي عليها، وحينئذ يمكن القول أن المتغيرات المقاسة على تعددها يحددها أو يفسرها أو يمثلها عاملان أو عدد معين من العوامل، أي أن كل عامل يمثل تركيبة من الدلالة أو العلاقة (أي التباين) التي تشكل البنية التحتية لجملة من المتغيرات الظاهرة المقاسة، أو تشكل القاعدة المشتركة فيما بينها.

**4- خطوات إجراء التحليل العاملي الاستكشافي:** يبدأ التحليل العاملي بحساب الارتباطات بين عدد من المتغيرات مثل المتغير X1، X2، X3، X4، ونحصل على مصفوفة الارتباطات بين هذه المتغيرات لدى عينة ما، ثم نقوم بعد ذلك بتحليل هذه المصفوفة الارتباطية تحليلا عامليا لنصل إلى أقل عدد ممكن من العوامل، والتي تمكننا من التعبير على أكبر قدر ممكن من التباين بين هذه المتغيرات.

كل عامل من معاملات الارتباط في المصفوفة له على الأقل علاقة بسيطة بين متغيرين فقط، دون التنبؤ بوجود علاقة مشتركة بين ثلاثة متغيرات معا أو مجموعة من المتغيرات.

كما تعد أهم الخطوات والتي تكررت عبر المراجع والتي عالجت التحليل العاملي الاستكشافي فيما يلي:[1]

أ- تحليل مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات المقاسة؛

ب- طريقة استخراج أو اشتقاق العوامل؛

ج- طرق التدوير بغية الحصول على عوامل ذات معنى، أو لتسيير عملية تأويل العوامل؛

[1] سويسي دحمان، مرجع سابق، ص62، 63.

د- حسب الدرجات العاملية لكل فرد، أي درجة كل فرد على كل عامل من العوامل المستخرجة.

**5- معايير الحكم على صلاحية مصفوفة الارتباطات للتحليل العاملي الاستكشافي:** هناك مجموعة من المعايير التي يلزم تحقيقها قبل مباشرة الانتقال للخطوات الموالية ضمن التحليل العاملي الاستكشافي وتتمثل في [1]:

أ- أغلب معاملات الارتباط ينبغي أن تتعدى (0,30) ودالة، وإن كانت الدلالة الإحصائية لا يعول عليها كثيرا؛

ب- يجب أن تكون القيمة المطلقة لمحدد مصفوفة الارتباطات (Déterminent) أكبر من (0,00001)، فإذا كانت أكبر من هذه القيمة دل ذلك على عدم وجود ارتباطات مرتفعة جدا أو عدم وجود اعتماد خطي بين المتغيرات (تكرار واستنساخ للمعلومات التي يشارك بها كل متغير)؛

ج- ينبغي أن يكون اختبار" بارتليت" (Betlett's Test Of Sphericity) دالا إحصائيا (ألفا دون 0,05)، ويفيد عندما يكون دالا إحصائيا بأن مصفوفة الارتباطات ليست مصفوفة الوحدة (خالية من العلاقات) وإنما تتوفر على الحد الأدنى من العلاقات. لكن يجب التنبيه إلى أمر هام وهو إذا كان هذا الاختبار دالا فلا يعني أن كافة الارتباطات ملائمة من حيث شدتها أو مستواها، بل يدل فقط على توفر الحد الأدنى من الارتباطات بين المتغيرات ولذلك يجب أن يعزز باختبارات أخرى؛

د- يجب أن يكون اختبار KMO (Kaiser- Mayer- Olkin) لكافة المصفوفة أعلى من (0,05) وفقا لمحكات كايزر. وهو مقياس عام لملائمة التعيين، ويدل أيضا بأن الارتباطات عموما في المستوى. ويجب أيضا أن يكون مقياس MSA (Measures Of Sampling Adequacy) لكل متغير أعلى من (0,05) مما يدل على أن مستوى الارتباط بين كل متغير بالمتغيرات الأخرى في مصفوفة الارتباطات كاف لإجراء التحليل العاملي.

**6- مفاهيم عامة في التحليل العاملي:**

أ- **محك كيزر:** وهو محك رياضي في طبيعته واقترحه (جوتمان Guttman)عام 1954 م، وفكرته يعتمد على حجم التباين الذي يعبر عنه العامل ومن أجل أن يكون العامل بمثابة فئة تصنيفية فلابد أن يكون تباينه أو جذره الكامن أكبر أو مساوٍ على الأقل لحجم التباين الأصلي للمتغير، وبما أننا لا نستطيع نظريا استخلاص كل تباين المتغير في عامل واحد فإن حصولنا على عامل جذره الكامن لا يقل عن واحد صحيح لابد أن يكون مصدر تباينه أكثر من متغير وبالتالي يكون عاملا معبرا عن تباين مشترك بين متغيرات متعددة.

[1] المرجع نفسه، ص 64، 65.

وعلى ذلك فان هذا المحك يتطلب مراجعة الجذر الكامن للعوامل الناتجة وعلى أن تقبل العوامل التي يزيد جذرها الكامن عن الواحد الصحيح وتعد عوامل عامة.

لذا فإن العوامل الدالة في هذه الطريقة هي العوامل التي يساوى أو يزيد جذرها الكامن على واحد صحيح.

**ب- الجذر الكامن Eigenvalue:**

يقيس الجذر الكامن حجم التباين في كل المتغيرات التي تحسب على عامل واحد، فقيمة الجذر الكامن ليست نسبة لتفسير التباين ولكنها قياس لحجم التباين الذي يُستخدم لأهداف المقارنة. ووفقا لمحك كايزر يتم قبول العامل الذي تكون فيه قيمة Eigen Value اكبر من واحد صحيح، أما إذا كانت قيمة Eigen Value اقل من واحد صحيح فيتم رفض العامل. وبتعبير آخر هو مجموع مربعات إسهامات كل المتغيرات على كل عامل من عوامل المصفوفة كلا على حدة وأن قيمته تتناقص من عامل لأخر حسب الترتيب، فالعوامل الأولى ذات جذر كامن أكبر مما يليها وهو إما أن يكون اكبر من الواحد الصحيح فنقبله كعامل وإلا فيرفض كعامل.

**ج- الاشتراكيات Communalities:**

هي مجموع مربعات تحميلات العامل على المتغيرات المختلفة والتي استخلصت في المصفوفة العاملية. أي كل متغير يساهم بأحجام مختلفة في كل عامل من العوامل ومجموع مربعات هذه الإسهامات أو التشبعات في العوامل هي قيمة الاشتراكيات. وبتعبير أخر أن المتغير يشترك مع أكثر من عامل ويعرف بالعامل الشائع أو عامل عام ودرجة شيوعه تعرف بـ Community والعامل يضم على الأقل ثلاث متغيرات والمتغير الشائع ذو مقادير مختلفة في كل عامل بصرف النظر عن إسهاماته جوهرية أو غير ذلك.

**د- طريقة العامل الرئيسي Principal Factor Method:**

يتم التحليل في هذه الطريقة باستخراج معاملات العوامل بصورة متتالية. فتستخرج معاملات العامل الأول (F1) الذي يتميز بأكبر قيمة من الشيوع للمتغيرات ثم تستخرج معاملات العامل الثاني (F2) الذي يمثل أكبر قيمة من الشيوع المتبقي من بواقي مصفوفة الارتباط ونستمر بنفس الطريقة لحين استخراج كل المعاملات للعوامل المطلوبة.

**ثانيا: التحليل العاملي التوكيدي**

قبل التطرق لمفهوم التحليل العاملي التوكيدي فلا بد من التطرق لمفهوم النمذجة كونها تعد الأساس في القيام بالتحليل العاملي التوكيدي.

**1- النمذجة باستخدام المعادلة البنائية SEM:** تتمثل أبرز أهداف الدراسة في النمذجة البنائية تكمن في تطوير، توسيع، والتحقق من صلاحية أو صدق المقياس وأداة البحث، وكذلك التحقق من الصدق التنبؤي للنظرية أو النموذج، بالإضافة إلى التحقق من الخصائص السيكومترية للمقياس أو أداة البحث.

كما للنمذجة أهمية تكمن في كونها:

- تتيح المنهجية اختبار النماذج بصورة شاملة بدلا من التعامل مع متغيرات النموذج بشكل منفصل (منفرد)؛
- تتضمن المنهجية افتراضات أكثر مرونة تسمح بالتفسير؛
- تتيح المنهجية تخفيض خطأ القياس من خلال وجود المؤشرات المتعددة لكل متغير كامن خاصة مع استخدام التحليل العاملي التوكيدي؛
- تتمتع النمذجة بجاذبية واجهة تخطيطية لرسم النموذج واختباره؛
- تسمح المنهجية بإمكانية اختبار النماذج التي تتضمن العديد من المتغيرات التابعة والمتغيرات الوسيطة بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

ومن أهم أنواع النماذج:

- النماذج البنائية؛
- نماذج تحليل المسار؛
- النماذج العاملية الاستكشافية؛
- النماذج العاملية.

وتتم النمذجة في عدة خطوات يمكن تلخيصها فيما يلي: [1]

- بناء النموذج النظري: بمعنى وضع نموذج نظري مفسر للعلاقات القائمة بين الظواهر أو المتغيرات البحثية وذلك في ضوء نظرية البحث ومراجعة لأدبيات ذات العلاقة؛
- بناء أدوات قياس للعوامل الكامنة في البحث؛
- تجميع البيانات من خلال تطبيق الأدوات على حجم عينة مناسب، بحيث لا تقل عدد بدائل المقياس عن خمسة بدائل؛
- إدخال البيانات البحثية على أحد برامج النمذجة؛
- التحقق من صدق نماذج القياس باستخدام التحليل العاملي التوكيدي؛

[1] المرجع نفسه، ص 70، 71، 72.

- اختبار مدى مطابقة النموذج النظري المفترض للواقع الميداني، باستخدام أحد برامج النمذجة؛
- توليد نموذج تجريبي ينطبق على البيانات الميدانية للبحث، بالاستعانة بمؤشرات التعديل التي يقترحها برنامج النمذجة المستخدم، وبما يتفق مع المنطق النظري للبحث؛
- تقرير نتائج البحث وتفسيرها؛
- مراجعة النموذج النظري في ضوء النتائج وتقديم الإجراءات المقترحة للتعامل مع المشكلة في ضوء نتائج اختبار النموذج.

**2- مفهوم التحليل العاملي التوكيدي:** على الرغم من أهمية التحليل العاملي الاستكشافي وشيوع استخدامه، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة اقتصار هذا التحليل على كشف الأبعاد التي تنطوي عليها مجموعة من المتغيرات المرتبطة، والذي يستخدم لأجل اختبار الفرضيات المتعلقة بوجود أو عدم وجود علاقة بين المتغيرات والعوامل الكامنة فنتائج هذا التحليل ربما تكشف عن تكوينات فرضية أو فرضيات تتطلب المزيد من البحث، ويعتمد إسهام التحليل العاملي الكشفي في تطوير النظريات وبناء النماذج على متابعة نتائجه الكشفية بالبحث والدراسة من أجل تأكيد أو رفض فرضية معينة، أي أن التحليل العاملي يستخدم في هذه الحالة للتحقق من صحة الفرضيات، غير أن التمييز بين الاستخدامين الكشفي والتأكيدي لا يكون دائما تمييزا قاطعا لأن الكثير من البحوث تجمع بين الاستخدامين كما يستخدم التحليل العاملي التوكيدي كذلك في تقييم قدرة نموذج العوامل على التعبير عن مجموعة البيانات الفعلية وكذلك في المقارنة بين عدة نماذج للعوامل في هذا المجال.

## المطلب الثالث: النتيجة العامة للاستمارة الخاصة بعينة الدراسة

### أولا: معامل آلفا كرومباخ

تم قياس ثبات الاستبيان وفق معامل آلفا كرومباخ وكانت النتائج وفق الجدول الموالي:

**جدول رقم (05): نتائج اختبار ثبات الاستبيان**

| المحاور | عدد الفقرات | معامل الثبات Alpha crombach's |
|---|---|---|
| محور مبادئ الحوكمة المصرفية | 10 | 0.859 |
| محور الأداء المصرفي | 05 | 0.839 |
| إجمالي فقرات الاستبيان | 15 | 0.850 |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSSv23

من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ أن نسبة الثبات لمحاور الاستبيان مرتفعة وأكبر من النسبة المعتمدة من قبل الإحصائيين والمقدرة ب 60%، وبما أن آلفا كرومباخ لكل فقرات الاستبيان تساوي 0,850 هذا ما يدل على ثبات أداة الدراسة.

**ثانيا: خصائص عينة الدراسة**

قبل الولوج في حيثيات التحليل الإحصائي للاستبيان، كان من الواجب وصف عينة الدراسة من خلال البيانات الشخصية، حيث ارتأينا في هذا الصدد توصيف كل من سنوات الخبرة والمؤهل العلمي للمستجوبين انطلاقا من اعتقادنا بأهمية ذلك في نوعية الإجابات المتوقعة للعينة المستهدفة، ومن هذا المنطلق فإنه يمكن تلخيص بيانات العينة فيما يلي:

**جدول رقم (06):** النتيجة الخاصة بعينة الدراسة

| البيان | الخصائص | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| **المستوى التعليمي** | دون الجامعي | 05 | %7,4 |
| | جامعي | 63 | %92,6 |
| **الخبرة** | أقل من 5 سنوات | 14 | %20,6 |
| | من 5 إلى 15 سنة | 42 | %61,8 |
| | أكثر من 15 سنة | 12 | %17,6 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSSv23

نلاحظ أن توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي كانت أعلى نسبة والمقدرة ب 92,6% هم من المستوى الجامعي، بينما كانت النسبة المتبقية ب 7,4% تمثل المستوى دون الجامعي، وهذا ما يدل على سعي البنوك محل الدراسة على استقطاب الكوادر البشرية ذات التعليم العالي، كما تدل هذه النسب على مدى مصداقية إجابات الموظفين نظرا للثقافة الممتلكة من طرفهم.

نلاحظ أن توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة أن أعلى نسبة شملت الفئة (بين 5 سنوات و15 سنة) والتي قدرت ب 61,8%، لتليها فئة (أقل من 5 سنوات) بنسبة 20,6%، وفي الأخير الفئة (أكثر من 5 سنوات) بنسبة 17,6%، وعلى ما يبدو أن البنوك محل الدراسة تعمل على التوظيف في كل مرة مع محاولتها الحفاظ على الكفاءات والخبرات من أجل الاستفادة منها.

## المبحث الثالث: استخدام التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي في استخراج عوامل الدراسة الخاصة بالبنوك محل الدراسة

نحاول في هذا المبحث استخدام التحليل العاملي الاستكشافي لتحديد الفقرات المثلى التي تعبر عن مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وقياس الأداء المصرفي في البنوك محل الدراسة، ويليها استخدام التحليل العاملي التوكيدي وذلك من أجل استخراج الشكل الهيكلي المناسب الذي يقيس مدى تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية على تحسين الأداء المصرفي في البنوك محل الدراسة بولاية برج بوعريريج.

### المطلب الأول: استخدام التحليل العاملي الاستكشافي في استخراج عوامل الدراسة الخاصة بالبنوك محل الدراسة

نحاول في هذه الجزئية استخدام أدوات التحليل العاملي الاستكشافي في استخراج العوامل الكامنة المفسرة لتغيرات مؤشرات تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية والأداء المصرفي، حيث نعتمد طريقة المركبات الأساسية كوسيلة لدمج النسب ذات الارتباط المقبول في عوامل ذات قدرة تفسيرية مقبولة، وذلك حتى نتمكن من إعطاء تصور نظري يتم على أساسه التطرق إلى تأكيد أو نفي تلك العلاقات النظرية باستخدام التحليل العاملي التوكيدي كمرحلة قادمة.

**أولا: استخراج العوامل الكامنة لتفسير مؤشر الإفصاح والشفافية**

كما سبق التطرق إليه سابقا فإن مؤشر الإفصاح والشفافية تضمن 04 فقرات كما هو موضح في الملحق رقم (01) والتي من خلالها يتم قياس مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك محل الدراسة، وباستخدام التحليل العاملي الاستكشافي تم التوصل إلى النتائج الموالية:

**الجدول رقم (07): مصفوفة الارتباط لمؤشر الإفصاح والشفافية**

**Matrice de corrélation**[a]

| | | A1 | A2 | A3 | A4 |
|---|---|---|---|---|---|
| Corrélation | A1 | 1,000 | ,413 | ,375 | ,481 |
| | A2 | ,413 | 1,000 | ,493 | ,529 |
| | A3 | ,375 | ,493 | 1,000 | ,538 |
| | A4 | ,481 | ,529 | ,538 | 1,000 |
| Signification (unilatéral) | A1 | | ,000 | ,001 | ,000 |
| | A2 | ,000 | | ,000 | ,000 |
| | A3 | ,001 | ,000 | | ,000 |
| | A4 | ,000 | ,000 | ,000 | |

a. Déterminant = ,340

**المصدر**: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Spss23

يدل محدد مصفوفة الارتباط والمقدر ب 0,340 وهي قيمة تختلف جوهريا على 0 (أعلى من 0,00001) مما يُؤشر على عدم وجود تعدد خطي (عدم وجود اعتماد خطي بين الصفوف أو الأعمدة).

من مصفوفة الارتباط يمكن ملاحظة وجود ارتباط متوسط ومعنوي (عند مستوى معنوية 1%) بين فقرات مؤشر الإفصاح والشفافية، حيث يتجاوز عتبة 37.5% مما يسمح بإمكانية دمج النسب المذكورة سابقا في عامل مستخرج مفسر لسلوك مؤشر الإفصاح والشفافية.

يدل اختبارKMO لمقياس ملائمة التعيين على أن الارتباطات جيدة وفي المستوى (0,778) أي حجم العينة كاف للقيام بالتحليل العاملي.

كما يشير اختبار Bartlett's المعنوي إحصائيا عن اختلاف مصفوفة الارتباطات عن مصفوفة الوحدة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

**الجدول رقم (08): اختباري KMO وBartlett's لمؤشر الإفصاح والشفافية**

**Indice KMO et test de Bartlett**

| | | |
|---|---|---|
| Indice de Kaiser-Meyer-Olkin pour la mesure de la qualité d'échantillonnage. | | ,778 |
| Test de sphéricité de Bartlett | Khi-deux approx. | 69,873 |
| | ddl | 6 |
| | Signification | ,000 |

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Spss23

يدل مقياس MSA على أن ارتباط كل متغير بالمتغيرات الأخرى كاف لإجراء التحليل، وهو ما تبينه الخلايا القطرية لمصفوفة Anti–image التي تتجاوز عتبة 0,742 وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

**الجدول رقم (09): مصفوفة Anti–image للارتباط والتباين الخاص بمؤشر الإفصاح والشفافية**

**Matrices anti-images**

| | | A1 | A2 | A3 | A5 |
|---|---|---|---|---|---|
| Covariance anti-image | A1 | ,600 | -,197 | -,056 | -,120 |
| | A2 | -,197 | ,555 | -,153 | -,048 |
| | A3 | -,056 | -,153 | ,437 | -,237 |
| | A5 | -,120 | -,048 | -,237 | ,470 |
| Corrélation anti-image | A1 | ,828[a] | -,341 | -,109 | -,226 |
| | A2 | -,341 | ,808[a] | -,311 | -,094 |
| | A3 | -,109 | -,311 | ,742[a] | -,524 |
| | A5 | -,226 | -,094 | -,524 | ,756[a] |

a. Mesure de la qualité d'échantillonnage (MSA)

**المصدر**: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Spss23

نلاحظ من قيم الشيوع وجود تشبعات كافية للتحليل حيث تتجاوز 0.742 وبالتالي فالنسب المختارة جيدة التمثيل على العوامل وهذا ما يبينه الجدول التالي:

**الجدول رقم (10): قيم الشيوع (Communalities) لمؤشر الإفصاح والشفافية**

**Qualités de représentation**

| | Initiales | Extraction |
|---|---|---|
| A1 | 1,000 | ,511 |
| A2 | 1,000 | ,619 |
| A3 | 1,000 | ,602 |
| A4 | 1,000 | ,688 |

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

**المصدر:** من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Spss23

وبالنظر إلى الجدول رقم (11) والخاص بقيم التباين المفسر للعوامل المستخرجة انطلاقا من الفقرات المستخدمة، وباستخدام محك كايزر (الذي يشترط تجاوز القيم الذاتية عتبة 1) يمكن استنتاج أنه بالنسبة لمؤشر الإفصاح والشفافية تم استخراج محور واحد (عامل كامن) يفسر ما مقداره 60.477% من التباين المشترك للنسب المدرجة، حيث قدرت القيمة الذاتية بـ 2.419 مما يعني أن العامل المستخرج يفسر تقريبا 2,5 مرة أفضل مما يمكن لمتغير واحد تفسيره.

**الجدول رقم (11): قيم التباين المفسر للعوامل المستخرجة للبنوك محل الدراسة انطلاقا من مؤشر الإفصاح والشفافية**

**Variance totale expliquée**

| | Valeurs propres initiales | | | Sommes extraites du carré des chargements | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Composante | Total | % de la variance | % cumulé | Total | % de la variance | % cumulé |
| 1 | 2,419 | 60,477 | 60,477 | 2,419 | 60,477 | 60,477 |
| 2 | ,642 | 16,042 | 76,519 | | | |
| 3 | ,505 | 12,633 | 89,152 | | | |
| 4 | ,434 | 10,848 | 100,000 | | | |

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

**المصدر:** من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Spss23

**ثانيا: استخراج العوامل الكامنة لتفسير مؤشر مسؤوليات مجلس الإدارة**

كما سبق التطرق إليه سابقا فإن مؤشر مسؤوليات مجلس الإدارة تم تحديد (04) فقرات يمكن من خلالها قياس مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في البنوك محل الدراسة كما هي موضحة في الملحق رقم (01) وباستخدام التحليل العاملي الاستكشافي تم التوصل إلى النتائج الموالية:

**الجدول رقم (12): مصفوفة الارتباط لمؤشر مسؤوليات مجلس الإدارة**

**Matrice de corrélation**[a]

| | | B1 | B2 | B3 | B4 |
|---|---|---|---|---|---|
| Corrélation | B1 | 1,000 | ,465 | ,489 | ,462 |
| | B2 | ,465 | 1,000 | ,528 | ,507 |
| | B3 | ,489 | ,528 | 1,000 | ,700 |
| | B4 | ,462 | ,507 | ,700 | 1,000 |
| Signification (unilatéral) | B1 | | ,000 | ,000 | ,000 |
| | B2 | ,000 | | ,000 | ,000 |
| | B3 | ,000 | ,000 | | ,000 |
| | B4 | ,000 | ,000 | ,000 | |

a. Déterminant = ,240

**المصدر:** من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Spss23

من مصفوفة الارتباط يمكن ملاحظة وجود ارتباط مقبول ومعنوي (عند مستوى معنوية 1%) بين فقرات مؤشر مسؤوليات مجلس الإدارة، حيث يتجاوز عتبة 46.2% مما يسمح بإمكانية دمج النسب المذكورة سابقا في عامل مستخرج مفسر لسلوك مؤشر مسؤوليات مجلس الإدارة.

يدل محدد مصفوفة الارتباط والمقدر ب 0,240 وهي قيمة تختلف جوهريا على 0 (أعلى من 0,00001) مما يُؤشر على عدم وجود تعدد خطي (عدم وجود اعتماد خطي بين الصفوف أو الأعمدة).

يدل اختبار KMO لمقياس ملائمة التعيين على أن الارتباطات مقبولة وفي المستوى (0,772) أي حجم العينة كاف للقيام بالتحليل العاملي. كما يشير اختبار Bartlett's المعنوي إحصائيا عن اختلاف مصفوفة الارتباطات عن مصفوفة الوحدة وهذا ما يمكن ملاحظته في الجدول الموالي:

**الجدول رقم (13): اختباري KMO و Bartlett's لمؤشر مسؤوليات مجلس الإدارة**

**Indice KMO et test de Bartlett**

| | | |
|---|---|---|
| Indice de Kaiser-Meyer-Olkin pour la mesure de la qualité d'échantillonnage. | | ,772 |
| Test de sphéricité de Bartlett | Khi-deux approx. | 92,511 |
| | ddl | 6 |
| | Signification | ,000 |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Spss23

يدل مقياس MSA على أن ارتباط كل متغير بالمتغيرات الأخرى كاف لإجراء التحليل، وهو ما تبينه الخلايا القطرية لمصفوفة Anti-image التي تتجاوز عتبة 0,723 وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

**الجدول رقم (14): مصفوفة Anti-image للارتباط والتباين الخاص بمؤشر مسؤوليات مجلس الإدارة**

**Matrices anti-images**

| | | B1 | B2 | B3 | B4 |
|---|---|---|---|---|---|
| Covariance anti-image | B1 | ,688 | -,164 | -,108 | -,078 |
| | B2 | -,164 | ,643 | -,118 | -,102 |
| | B3 | -,108 | -,118 | ,452 | -,254 |
| | B4 | -,078 | -,102 | -,254 | ,474 |
| Corrélation anti-image | B1 | ,851[a] | -,246 | -,194 | -,137 |
| | B2 | -,246 | ,841[a] | -,219 | -,184 |
| | B3 | -,194 | -,219 | ,723[a] | -,548 |
| | B4 | -,137 | -,184 | -,548 | ,731[a] |

a. Mesure de la qualité d'échantillonnage (MSA)

**المصدر:** من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Spss23

نلاحظ من خلال الجدول (15) والمتمثل في قيم الشيوع وجود تشبعات كافية للتحليل حيث تتجاوز 0,544 وبالتالي فالنسب المختارة جيدة التمثيل على العوامل.

**الجدول رقم (15): قيم الشيوع (Communalities) لمؤشر مسؤوليات مجلس الإدارة**

**Qualités de représentation**

| | Initiales | Extraction |
|---|---|---|
| B1 | 1,000 | ,544 |
| B2 | 1,000 | ,596 |
| B3 | 1,000 | ,735 |
| B4 | 1,000 | ,708 |

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

**المصدر:** من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Spss23

من خلال بيانات الجدول رقم (16) والخاص بقيم التباين المفسر للعوامل المستخرجة انطلاقا من الفقرات المستخدمة، وباستخدام محك كايزر (الذي يشترط تجاوز القيم الذاتية عتبة 1) يمكن استنتاج أنه بالنسبة لمؤشر مسؤوليات مجلس الإدارة تم استخراج محور (عامل كامن) يفسر ما مقداره 73,810% من التباين المشترك للنسب المدرجة، حيث قدرت القيمة الذاتية للمحور الأول بـ 2,214 مما يعني أن العامل المستخرج يفسر أكثر من 2 مرات أفضل مما يمكن لمتغير واحد تفسيره.

**الجدول رقم (16): قيم التباين المفسر للعوامل المستخرجة للبنوك محل الدراسة انطلاقا من مؤشر مسؤوليات مجلس الإدارة**

| | Valeurs propres initiales | | | Sommes extraites du carré des chargements | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Composante | Total | % de la variance | % cumulé | Total | % de la variance | % cumulé |
| 1 | 2,583 | 64,573 | 64,573 | 2,583 | 64,573 | 64,573 |
| 2 | ,596 | 14,912 | 79,485 | | | |
| 3 | ,522 | 13,057 | 92,542 | | | |
| 4 | ,298 | 7,458 | 100,000 | | | |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Spss23

**ثالثا: استخراج العوامل الكامنة لتفسير مؤشر الرقابة**

كما سبق التطرق إليه سابقا فإن مؤشر الرقابة تم تحديد فقرتين يمكن من خلالها قياس مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك محل الدراسة كما هي موضحة في الملحق رقم (01) وباستخدام التحليل العاملي الاستكشافي تم التوصل إلى النتائج الموالية:

**الجدول رقم (17): مصفوفة الارتباط لمؤشر الرقابة**

**Matrice de corrélation[a]**

| | | C1 | C2 |
|---|---|---|---|
| Corrélation | C1 | 1,000 | ,353 |
| | C2 | ,353 | 1,000 |
| Signification (unilatéral) | C1 | | ,002 |
| | C2 | ,002 | |

a. Déterminant = ,876

**المصدر**: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Spss23

من مصفوفة الارتباط يمكن ملاحظة وجود ارتباط مقبول ومعنوي (عند مستوى معنوية 1%) بين فقرات مؤشر حفظ حقوق أصحاب المصالح، حيث يتجاوز عتبة 35.3% مما يسمح بإمكانية دمج النسب المذكورة سابقا في عامل مستخرج مفسر لسلوك مؤشر الإفصاح والشفافية.

يدل محدد مصفوفة الارتباط والمقدر ب 0,876 وهي قيمة تختلف جوهريا على 0 (أعلى من 0,00001) مما يُؤشر على عدم وجود تعدد خطي (عدم وجود اعتماد خطي بين الصفوف أو الأعمدة).

يدل اختبار KMO لمقياس ملائمة التعيين على أن الارتباطات مقبولة وفي المستوى (0,500) أي حجم العينة كاف للقيام بالتحليل العاملي. كما يشير اختبار Bartlett's المعنوي إحصائيا عن اختلاف مصفوفة الارتباطات عن مصفوفة الوحدة وهذا ما يمكن ملاحظته في الجدول الموالي:

**الجدول رقم (18): اختباري KMO و Bartlett's لمؤشر الرقابة**

**Indice KMO et test de Bartlett**

| | | |
|---|---|---|
| Indice de Kaiser-Meyer-Olkin pour la mesure de la qualité d'échantillonnage. | | ,500 |
| Test de sphéricité de Bartlett | Khi-deux approx. | 8,701 |
| | ddl | 1 |
| | Signification | ,003 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Spss23

يدل مقياس MSA على أن ارتباط كل متغير بالمتغيرات الأخرى كاف لإجراء التحليل، وهو ما تبينه الخلايا القطرية لمصفوفة Anti–image التي تتجاوز عتبة 0,500 وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

**الجدول رقم (19): مصفوفة Anti-image للارتباط والتباين الخاص بمؤشر الرقابة**

**Matrices anti-images**

| | | C1 | C2 |
|---|---|---|---|
| Covariance anti-image | C1 | ,876 | -,309 |
| | C2 | -,309 | ,876 |
| Corrélation anti-image | C1 | ,500[a] | -,353 |
| | C2 | -,353 | ,500[a] |

a. Mesure de la qualité d'échantillonnage (MSA)

**المصدر**: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Spss23

نلاحظ من خلال الجدول (20) والمتمثل في قيم الشيوع وجود تشبعات كافية للتحليل حيث تتجاوز 0,676 وبالتالي فالنسب المختارة جيدة التمثيل على العوامل.

**الجدول رقم (20): قيم الشيوع (Communalities) لمؤشر الرقابة**

**Qualités de représentation**

| | Initiales | Extraction |
|---|---|---|
| C1 | 1,000 | ,676 |
| C2 | 1,000 | ,676 |

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

**المصدر**: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Spss23

من خلال بيانات الجدول رقم (21) والخاص بقيم التباين المفسر للعوامل المستخرجة انطلاقا من الفقرات المستخدمة، وباستخدام محك كايزر (الذي يشترط تجاوز القيم الذاتية عتبة 1) يمكن استنتاج أنه بالنسبة لمؤشر الرقابة تم استخراج محور (عامل كامن) يفسر ما مقداره 67.635% من التباين المشترك للفقرات المدرجة، حيث قدرت القيمة الذاتية للمحور الأول بـ 1.353 مما يعني أن العامل المستخرج يفسر أكثر من مرة أفضل مما يمكن لمتغير واحد تفسيره.

**الجدول رقم (21): قيم التباين المفسر للعوامل المستخرجة للبنوك محل الدراسة انطلاقا من مؤشر الرقابة**

**Variance totale expliquée**

| | Valeurs propres initiales | | | Sommes extraites du carré des chargements | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Composante | Total | % de la variance | % cumulé | Total | % de la variance | % cumulé |
| 1 | 1,353 | 67,635 | 67,635 | 1,353 | 67,635 | 67,635 |
| 2 | ,647 | 32,365 | 100,000 | | | |

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

**المصدر**: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Spss23

**رابعا: استخراج العوامل الكامنة لتفسير مؤشر الأداء المصرفي**

كما سبق التطرق إليه سابقا فإن مؤشر الأداء المصرفي تم تحديد (05) فقرات يمكن من خلالها قياس الأداء المصرفي في البنوك محل الدراسة كما هي موضحة في الملحق رقم (01) وباستخدام التحليل العاملي الاستكشافي تم التوصل إلى النتائج الموالية:

**الجدول رقم (22): مصفوفة الارتباط لمؤشر الأداء المصرفي**

**Matrice de corrélation**[a]

| | | D1 | D2 | D3 | D4 | D5 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Corrélation | D1 | 1,000 | ,655 | ,569 | ,498 | ,576 |
| | D2 | ,655 | 1,000 | ,521 | ,573 | ,490 |
| | D3 | ,569 | ,521 | 1,000 | ,495 | ,523 |
| | D4 | ,498 | ,573 | ,495 | 1,000 | ,528 |
| | D5 | ,576 | ,490 | ,523 | ,528 | 1,000 |
| Signification (unilatéral) | D1 | | ,000 | ,000 | ,000 | ,000 |
| | D2 | ,000 | | ,000 | ,000 | ,000 |
| | D3 | ,000 | ,000 | | ,000 | ,000 |
| | D4 | ,000 | ,000 | ,000 | | ,000 |
| | D5 | ,000 | ,000 | ,000 | ,000 | |

a. Déterminant = ,126

**المصدر**: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Spss23

من مصفوفة الارتباط يمكن ملاحظة وجود ارتباط مقبول ومعنوي (عند مستوى معنوية 1%) بين فقرات مؤشر جودة التقارير المالية، حيث يتجاوز عتبة 49% مما يسمح بإمكانية دمج النسب المذكورة سابقا في عامل مستخرج مفسر لسلوك مؤشر الأداء المصرفي.

يدل محدد مصفوفة الارتباط والمقدر ب 0,126 وهي قيمة تختلف جوهريا على 0 (أعلى من 0,00001) مما يُؤشر على عدم وجود تعدد خطي (عدم وجود اعتماد خطي بين الصفوف أو الأعمدة).

يدل اختبار KMO لمقياس ملائمة التعيين على أن الارتباطات مقبولة وفي المستوى (0,842) أي حجم العينة كاف للقيام بالتحليل العاملي. كما يشير اختبار Bartlett's المعنوي إحصائيا عن اختلاف مصفوفة الارتباطات عن مصفوفة الوحدة وهذا ما يمكن ملاحظته في الجدول الموالي:

**الجدول رقم (23): اختباري KMO و Bartlett's لمؤشر الأداء المصرفي**

**Indice KMO et test de Bartlett**

| | | |
|---|---|---|
| Indice de Kaiser-Meyer-Olkin pour la mesure de la qualité d'échantillonnage. | | ,842 |
| Test de sphéricité de Bartlett | Khi-deux approx. | 133,844 |
| | ddl | 10 |
| | Signification | ,000 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Spss23

يدل مقياس MSA على أن ارتباط كل متغير بالمتغيرات الأخرى كاف لإجراء التحليل، وهو ما تبينه الخلايا القطرية لمصفوفة Anti–image التي تتجاوز عتبة 0,811 وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

**الجدول رقم (24): مصفوفة Anti-image للارتباط والتباين الخاص بمؤشر الأداء المصرفي**

**Matrices anti-images**

| | | D1 | D2 | D3 | D4 | D5 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Covariance anti-image | D1 | ,455 | -,194 | -,123 | -,016 | -,142 |
| | D2 | -,194 | ,479 | -,070 | -,163 | -,018 |
| | D3 | -,123 | -,070 | ,579 | -,096 | -,117 |
| | D4 | -,016 | -,163 | -,096 | ,572 | -,144 |
| | D5 | -,142 | -,018 | -,117 | -,144 | ,564 |
| Corrélation anti-image | D1 | ,811[a] | -,415 | -,240 | -,031 | -,280 |
| | D2 | -,415 | ,815[a] | -,133 | -,311 | -,034 |
| | D3 | -,240 | -,133 | ,885[a] | -,166 | -,204 |
| | D4 | -,031 | -,311 | -,166 | ,853[a] | -,253 |
| | D5 | -,280 | -,034 | -,204 | -,253 | ,858[a] |

a. Mesure de la qualité d'échantillonnage (MSA)

**المصدر:** من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Spss23

نلاحظ من خلال الجدول (25) والمتمثل في قيم الشيوع وجود تشبعات كافية للتحليل حيث تتجاوز 0,598 وبالتالي فالنسب المختارة جيدة التمثيل على العوامل.

**الجدول رقم (25): قيم الشيوع (Communalities) لمؤشر الأداء المصرفي**

**Qualités de représentation**

| | Initiales | Extraction |
|---|---|---|
| D1 | 1,000 | ,695 |
| D2 | 1,000 | ,668 |
| D3 | 1,000 | ,605 |
| D4 | 1,000 | ,598 |
| D5 | 1,000 | ,608 |

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

**المصدر:** من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Spss23

من خلال بيانات الجدول رقم (26) والخاص بقيم التباين المفسر للعوامل المستخرجة انطلاقا من الفقرات المستخدمة، وباستخدام محك كايزر (الذي يشترط تجاوز القيم الذاتية عتبة 1) يمكن استنتاج أنه بالنسبة لمؤشر الأداء المصرفي تم استخراج محور (عامل كامن) يفسر ما مقداره 63.474% من التباين المشترك للنسب المدرجة، حيث قدرت القيمة الذاتية للمحور الأول بـ 3.174 مما يعني أن العامل المستخرج يفسر أكثر من 03 مرات أفضل مما يمكن لمتغير واحد تفسيره.

**الجدول رقم (26): قيم التباين المفسر للعوامل المستخرجة للبنوك محل الدراسة انطلاقا من مؤشر الأداء المصرفي**

**Variance totale expliquée**

| Composante | Valeurs propres initiales | | | Sommes extraites du carré des chargements | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | Total | % de la variance | % cumulé | Total | % de la variance | % cumulé |
| 1 | 3,174 | 63,474 | 63,474 | 3,174 | 63,474 | 63,474 |
| 2 | ,532 | 10,634 | 74,108 | | | |
| 3 | ,521 | 10,422 | 84,530 | | | |
| 4 | ,469 | 9,386 | 93,915 | | | |
| 5 | ,304 | 6,085 | 100,000 | | | |

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

**المصدر**: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Spss23

## المطلب الثاني: استخدام التحليل العاملي التوكيدي في استخراج عوامل الدراسة الخاصة بالبنوك محل الدراسة

إن التحليل العاملي التوكيدي هو الحلقة الأخيرة من التحليل العاملي، حيث سيتم فيها إثبات صحة نتائج التحليل العاملي الاستكشافي مع إضافة بعض التعديلات للخروج بالنموذج النهائي الذي يشرح لنا العلاقة بين المؤشرات المتوصل إليها وهذا باستخدام برنامج Amos23.

**الشكل رقم (01): النموذج الهيكلي المقترح للعلاقة بين مؤشرات تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية ومؤشر الأداء المصرفي في البنوك محل الدراسة**

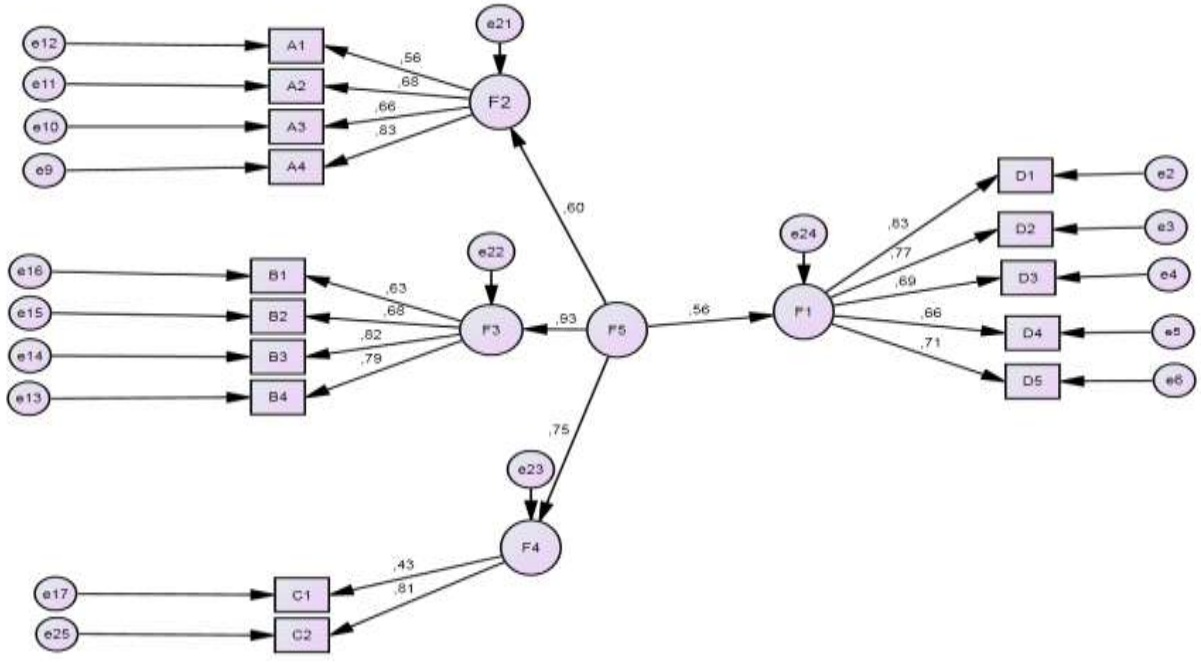


**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائجAmos23

**أولا: تقدير النموذج الهيكلي لمؤشرات الدراسة**

**الجدول رقم (27): تقدير النموذج الهيكلي للعلاقة بين مؤشرات تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية ومؤشر الأداء المصرفي في البنوك محل الدراسة**

| | | | Estimate | S.E. | C.R. | P | Label |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| F2 | <--- | F5 | 1,588 | ,738 | 2,152 | ,031 | |
| F3 | <--- | F5 | 2,515 | 1,128 | 2,230 | ,026 | |
| F4 | <--- | F5 | 1,000 | | | | |
| F1 | <--- | F5 | 1,574 | ,740 | 2,128 | ,033 | |
| D1 | <--- | F1 | 1,000 | | | | |
| D2 | <--- | F1 | ,808 | ,121 | 6,666 | *** | |
| D3 | <--- | F1 | ,888 | ,151 | 5,884 | *** | |
| D4 | <--- | F1 | ,813 | ,145 | 5,591 | *** | |
| D5 | <--- | F1 | 1,072 | ,177 | 6,068 | *** | |
| A4 | <--- | F2 | 1,000 | | | | |
| A3 | <--- | F2 | ,742 | ,149 | 4,984 | *** | |
| A2 | <--- | F2 | ,681 | ,133 | 5,110 | *** | |
| A1 | <--- | F2 | ,739 | ,173 | 4,272 | *** | |
| B4 | <--- | F3 | 1,000 | | | | |
| B3 | <--- | F3 | 1,143 | ,171 | 6,667 | *** | |
| B2 | <--- | F3 | ,708 | ,130 | 5,464 | *** | |
| B1 | <--- | F3 | ,801 | ,158 | 5,080 | *** | |
| C1 | <--- | F4 | 1,000 | | | | |
| C2 | <--- | F4 | 2,130 | ,860 | 2,476 | ,013 | |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج Amos23

من الجدول رقم (27) يمكن ملاحظة تحقق المعنوية الإحصائية لمختلف مقدرات النموذج الهيكلي حيث لا تتجاوز في حدها الأعلى عتبة 5% بين المقدرات، وهو ما يستوجب كمرحلة قادمة إخضاع هذا النموذج لمعايير المطابقة.

**الجدول رقم (28): قيم مؤشرات المطابقة الإجمالية المحسوبة أو التجريبية والنموذجية لنموذج تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية ومؤشر الأداء المصرفي في البنوك محل الدراسة**

| المؤشر | الترجمة العربية له | قيمة المؤشر | قيمة المؤشر الدالة على وجود مطابقة (قيم المؤشر النموذجية) |
|---|---|---|---|
| **مؤشر المطابقة المطلقة Absolute Fit indice** | | | |
| $X^2$ | مربع كاي | 105.093=<br>درجة الحرية Df=86<br>الدلالة P=0.079 | أن يكون مربع كاي غير دال إحصائيا، وأن تكون درجة الحرية أكبر من 0. |

| | | | |
|---|---|---|---|
| AIC | محك المعلومات لأيكيك | النموذج الحالي=173,093<br>النموذج المشبع=240,000<br>النموذج المستقل=497,741 | يجب أن تكون قيمة المؤشر للنموذج الحالي أصغر من قيمة المؤشر للنموذج المستقل |
| BCC | محك براون – كاديك | النموذج الحالي=194,427<br>النموذج المشبع=315,294<br>النموذج المستقل=507,153 | يجب أن تكون قيمة المؤشر للنموذج الحالي أصغر من قيمة المؤشر للنموذج المستقل |
| BIC | محك المعلومات لبابيس | النموذج الحالي=248,556<br>النموذج المشبع=506,341<br>النموذج المستقل=531,034 | يجب أن تكون قيمة المؤشر للنموذج الحالي أصغر من قيمة المؤشر للنموذج المستقل |
| CAIC | محك المعلومات المتسق لأيكيك | النموذج الحالي=282,556<br>النموذج المشبع=626,341<br>النموذج المستقل=546,034 | يجب أن تكون قيمة المؤشر للنموذج الحالي أصغر من قيمة المؤشر للنموذج المستقل |
| ECVI | مؤشر الصدق التقاطعي المتوقع | النموذج الحالي=2,583<br>النموذج المشبع=3,582<br>النموذج المستقل=7,429 | يجب أن تكون قيمة المؤشر للنموذج الحالي أصغر من قيمة المؤشر للنموذج المستقل |
| **مؤشرات المطابقة المقارنة Comparative Fit Indexes** | | | |
| IFI | مؤشر المطابقة التزايدي | 0,95 | تساوي أو أكبر من 0,95 لقبول المطابقة |
| **المؤشرات الاقتصادية Parcimonious Fit** | | | |
| PNFI | مؤشر المطابقة المعياري الاقتصادي | 0,635 | يجب أن يتعدى 0,5 |
| PCFI | مؤشر المطابقة المقارن الاقتصادي | 0,773 | يجب أن يتعدى 0,5 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| PGFI | مؤشر جودة المقارنة الاقتصادي | 0,60 | يجب أن يتعدى 0,5 |
| **مؤشرات أخرى** | | | |
| RMR | مؤشر جذر متوسط مربعات البواقي | 0,050 | أقل من 0,1 |
| RMSEA | الجذر التربيعي لمتوسط مربعات خطأ الاقتراب | 0,058 | أقل من 0,06 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج Amoss23

من خلال الجدول رقم (28) نلاحظ أن مؤشرات تطابق النموذج مع البيانات لم تتجاوز الحد المحك أي أن هناك تطابق بين النموذج النظري المقترح وبيانات العينة، إذ أن قيمة مربع كاي كانت (105.093) ودرجة الحرية تساوي (86) ومستوى الدلالة المعنوية غير دالة إحصائيا (P=0.079) وهذا يعني عدم وجود فروق أو اختلاف بين النموذج المقترح لقياس العلاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية الأداء المصرفي وبيانات العينة. ويضاف إلى ذلك محكات مؤشرات الاقتصاد التي تتجاوز فيها نماذجها الحالية نظيرتها المستقلة مما يدل على أن هناك علاقات وارتباطات بين الفقرات وكذلك ارتباطات بين العوامل الكامنة في النموذج، وهو ما يعني في النهاية أن هناك تطابقا بين النموذج النظري والبيانات المجمعة.

## المطلب الثالث: تفسير النتائج في ضوء نتائج النموذج الهيكلي المقدر للبنوك محل الدراسة

إن تحقيق النموذج الهيكلي لعلاقات معنوية إحصائيا سواء بين الفقرات والعوامل الكامنة المستخرجة أو فيما بين العوامل الكامنة ذاتها، كما أن تحقيق معايير مطابقة مقبولة يدفع باتجاه قبوله كنموذج مفسر للعلاقة بين محور تطبيق مبادئ الحوكمة الصرفية بأبعادها الثلاثة (الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة، الرقابة) ومحور الأداء المصرفي في البنوك محل الدراسة.

من خلال الشكل رقم (01) يمكن ملاحظة العلاقة الإيجابية بين كل محور تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية بأبعادها الثلاثة (الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة، الرقابة) ومحور الأداء المصرفي في البنوك محل الدراسة حيث قدرت 0,56 مما يدل على المساهمة الفعالة لتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في التحسين والرفع من الأداء المصرفي، وللتوضيح أكثر وبالرجوع إلى مخرجات جدول التقديرات فتبني تطبيق

مبادئ الحوكمة المصرفية بأبعادها الثلاثة (الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة، الرقابة) بوحدة واحدة يترتب عليه زيادة في التحسين من الأداء المصرفي بـ 1,574 وحدة.

كما نلاحظ من خلال الشكل رقم (01) أن بعد مسؤوليات مجلس الإدارة والمتمثل في العامل (F3) الأكثر مساهمة في مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في البنوك محل الدراسة، حيث توجد علاقة إيجابية بينهما قدرت ب 0,93 قيمة معيارية، وبالرجوع للجدول رقم (27) نجد أن الزيادة بوحدة واحدة لمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة يصاحبها زيادة بمقدار 2,515 في مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في البنوك محل الدراسة. ليليها بعد الرقابة والمتمثل في العامل (F4)، حيث توجد بينهما علاقة إيجابية قدرت ب 0,75 قيمة معيارية، وبالرجوع للجدول رقم (27) نجد أن الزيادة بوحدة واحدة لمبدأ الرقابة يتبعها زيادة بمقدار 1,000 في مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في البنوك محل الدراسة.

نلاحظ كذلك من خلال النموذج الهيكلي أن مبدأ الإفصاح والشفافية والذي جاء في المرتبة الأخيرة يساهم في الرفع من تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في البنوك محل الدراسة، حيث توجد علاقة إيجابية بينهما قدرت ب 0,60 قيمة معيارية، وبالرجوع للجدول رقم (27) نجد أن الزيادة بوحدة واحدة لمبدأ الإفصاح والشفافية يتبعها زيادة بمقدار 1,000 في مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في البنوك محل الدراسة.

**خلاصة الفصل الثاني:**

من خلال هذا الفصل والذي تم فيه تقديم البنوك محل الدراسة ، والمتمثلة في مجموعة من البنوك بولاية برج بوعريريج . وبعد الاعتماد على الاستبيان كأداة لقياس مدى تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المصرفي، والذي من خلاله تم بناء النموذج الهيكلي الخاص به وبتطبيق أسلوب التحليل العاملي الاستكشافي والتحليل العاملي التوكيدي باستخدام البرنامجين الاحصائيين SPSS وAMOS تم التوصل إلى نموذج هيكلي يضم ثلاثة مبادئ مفسرة لتطبيق الحوكمة المصرفية: (مبدأ الإفصاح والشفافية، مبدأ مجلس الإدارة ، مبدأ الرقابة) ومن خلال النموذج الهيكلي تم التوصل بأن تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية بمبادئها الثلاثة ( الإفصاح والشفافية، مجلس الإدارة ، الرقابة) يساهم في الرفع وتحسين الأداء المصرفي.

# الخاتمة

تلجأ معظم المصارف الدولية إلى إتباع أساليب محكمة ومدروسة من طرف مختلف الهيئات المختصة في تسييرها ومن بين أهم هذه الأساليب التقيد الجيد بالمبادئ الحديثة الخاصة بالحوكمة المصرفية، وتم التركيز من خلال دراستنا عن البيانات والمعلومات، ثم مبدأ ضمان مبدأ كفاءة واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة والحرص على عدم خضوعهم للتأثيرات الداخلية والخارجية وفي الأخير مبدأ الرقابة الذي يضمن تطبيق القوانين والاجراءات اللازمة التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء، لذا حاولنا في هذه الدراسة إلى معالجة هذه الاشكالية عبر العمل على كيفية بناء نموذج هيكلي يسمح بقياس مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المصرفي.

إن معالجة الإشكال المتطرق إليها سابقا استلزم الاستعانة بشقين أحدهما نظري والآخر تطبيقي حيث تم التطرق في الفصول النظرية لكل من الأداء المصرفي وعملية تقييمه في البنوك، والحوكمة المصرفية ومبادئها بالإضافة إلى نبذة حول الدراسات السابقة ( العربية والإنجليزية) وهذا في الفصل الأول، بينما تم التطرق في الفصل الثاني إلى تقديم البنوك التجارية محل الدراسة ومن ثم القيام بتحليل نتائجها ليتم بعدها بناء نموذج هيكلي للبنوك الجزائرية من خلال الاعتماد على التحليل العاملي الاستكشافي بواسطة البرنامج الاحصائي Spss، والتحليل العاملي التوكيدي من خلال البرنامج الإحصائي AMOS، وهذا قصد الإجابة على الإشكالية التي تمحورت حول تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية إلى تحسين الأداء المصرفي.

**نتائج الدراسة:** من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا إلى النتائج التالية منها نتائج تختبر صحة فرضياتنا:

1. الحوكمة في القطاع المصرفي تعتبر مهمة من أجل حماية البنوك والمؤسسات المالية من أي مخاطر قد تتعرض إليها أو سوء في التسيير؛
2. تتطلب الحوكمة المصرفية جزء كبير من الإفصاح والشفافية في عملياتها لتجنب الفساد وسوء التسيير الذي يؤدي إلى إهمال البنك وضعف في القدرة التنافسية؛
3. أن تطبيق الحوكمة في البنوك محل الدراسة لها عدة آثار إيجابية تعزيز ثقة المتعاملين في البنك يؤدي إلى تحسين مؤشرات أدائها، منع حدوث الأزمات المصرفية ولتحسين سمعة البنك؛
4. يعتبر التقييم الدوري للأداء المالي لمختلف نشاطات البنك من أهم الوظائف الإدارية؛
5. أن إجراءات الحوكمة المصرفية المطبقة في البنوك محل الدراسة تؤدي إلى تحسين إدارة البنك مما يساعد على جذب الاستثمارات بشروط جيدة؛
6. يتوقف نجاح الحوكمة المصرفية على دور الفاعلين الأساسيين بالإضافة إلى الإطار القانوني والتنظيمي؛

7. أظهرت الدراسة وجود عامل ارتباط قوي بين تبني تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية والأداء بشكل أي تساهم مبادئ الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المصرفي.

- **اختبار الفرضيات على ضوء النتائج المتحصلة:**

1. **الفرضية الأولى:** يعطى استخدام طريقة النماذج الهيكلة ( التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي) التوليفة المناسبة من النسب المالية ذات الارتباطات المتوقعة الممكن دمجها في عوامل تشكل جوهرها مؤشرات يمكن الاعتماد عليها في عملية تحسين الأداء المصرفي في البنوك محل الدراسة.

وهي فرضية محققة مقارنة بالنتائج المحصل عليها في الجزء الخاص بالنتائج المتعلقة بالنموذج الهيكلي للبنوك محل الدراسة.

2. **الفرضية الثانية:** نعم توجد علاقة بين متغير الحوكمة المصرفية وبين متغير الأداء المصرفي في البنوك محل الدراسة.

وهي فرضية صحيحة مقارنة بالنتائج المتحصل عليها في الجزء الخاص بالنتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي للبنوك محل الدراسة.

3. **الفرضية الثالثة:** يوجد أثر وعلاقة طردية بين مبدأ الإفصاح والشفافية وتحسين الأداء المصرفي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% في البنوك محل الدراسة.

فرضية صحيحة يوجد علاقة طردية بين مبدأ الإفصاح والشفافية وتحسين الأداء المصرفي ذات دلالة احصائية عند مستوى 5% حسب نتائج التحليل العاملي التوكيدي للبنوك الجزائرية محل الدراسة.

4. **الفرضية الرابعة:** يوجد أثر وعلاقة طردية بين مبدأ مجلس الإدارة وتحسين الأداء المصرفي ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% .

وهي فرضية صحيحة فهي من النقاط الأساسية التي يجب تطبيقها في البنوك المصرفية على أن مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة لها علاقة طردية مع الأداء المصرفي حسب نتائج التحليل العاملي التوكيدي للبنوك محل الدراسة.

5. **الفرضية الخامسة:** يوجد أثر وعلاقة طردية بين مبدأ الرقابة وتحسين الأداء المصرفي ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 5% في البنوك.

وهذه الفرضية صحيحة أنه توج علاقة طردية بين مبدأ الرقابة وتحسين الأداء المصرفي حسب نتائج التحليل في البنوك محل الدراسة.

- **الاقتراحات:** هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها:

1. على البنوك المصرفية توعية الموظفين على أهمية الحوكمة في القطاع المصرفي؛

2. إعداد وتنفيذ دورات تكوينية في مجال الحوكمة على مستوى البنوك المصرفية؛
3. العمل على المواجهة المستمرة للنصوص التشريعية والتنظيمية والبنكية على الساحة المحلية والدولية باعتبارها أهم اليات الإفصاح والشفافية؛
4. العمل على إعداد مواقع الأنترنت الخاصة بكل بنك مصرفي وتحديثها بشكل دوري ليتسنى نشر كل المعلومات والأهداف الخاصة بالبنوك سواء الحوكمة أو المعلومات المالية.

**آفاق الدراسة:** لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

1. محددات الأداء المالي للبنوك المصرفية تحليل مقارن بين البنوك الاسلامية والبنوك المصرفية؛
2. دور الحوكمة المصرفية على تطبيق نظام الرقابة الداخلية للبنوك المصرفية.

# قائمة المرجع

## المراجع باللغة العربية

**أولا: الكتب**

1. حاكم محسم محمد، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة** ، دار السلام، بغداد، 2018.
2. الحسيني فلاح حسن، الدوري واخرون، **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، ط4، دار وائل، عمان، الأردن، 2008.
3. علي السلمي، **التخطيط والمتابعة**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ، مصر، 1978.
4. حمد مصطفى سليمان، **دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري**، دراسة مقارنة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
5. محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
6. مصطفى حسين باهي وآخرون، **التحليل العلمي ( النظرية _ التطبيق)**، ط1 ، مركز الكتاب للنشر، القاهرة ، مصر، 2002.
7. أ. تيغزة محمد بوزيان، **التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012.

**ثانيا: الرسائل الجامعية**

1. لمين عاوطي، **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأثيرها على تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسة**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، 2004.
2. سلمى سدايرية، **تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن**، مذكرة ماستر غير منشورة، علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2014.
3. ريغي مريم، **أهمية استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقييم الأداء الكلي للبنوك**، دراسة حالة البنك الخارجي_BEM_ مذكرة ماستر علوم التسيير، تخصص مالية، تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة أم البواقي، 2014.
4. نفيسة حجاج، **أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي**، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قصدي مرباح ورقلة، 2017.
5. سمير بن براح، **دور الموازنات التقديرية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادي**، مذكرة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2008.
6. نور الدين قدوري واخرون، **مساهمة اليات حوكمة الشركات في معالجة الفساد الاداري والمالي**، ورقة عمل قدمت ضمن الملتقى الوطني حول دور الحوكمة الاقتصادية في تطوير القطاع الصناعي بالجزائر، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، يومي 2018/10/24.
7. سارة دلالجة، **دور التدفيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارة وعلوم التسيير، جامعة محمد بوراس، بومرداس، الجزائر، 2021.
8. مومن شرف الدين، **دور الإدارة بالعمليات في تحسين الأداء للمؤسسة الاقتصادية**، دراسة حالة مؤسسة نقاوس للمصبرات، كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم تسيير، قسم علوم التسيير، تخصص الإدارة الاستراتيجية، سطيف، 2012.

9. ددان عبد الغني، سعيدة تاي، **فعالية الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والاداري**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة بسكرة،6-7 ماي، 2012.

10. بروش زين الدين، دهيمي جابر، **دور واليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والاداري**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة بسكرة،6-7 ماي 2012.

11. يحياوي الهام، بوحديد ليلى، **الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية**، حالة المؤسسة الجزائرية الجديدة للتعليب(NCA) بالرويبة، 2014.

12. صليحة عماري، **مطبوعة بيداغوجية في مقياس النظام المصرفي الجزائري**، موجهة لطلبة السنة الثالثة، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2021/2020.

13. المحاضرة السابعة، **الحوكمة المصرفية**، جامعة ميلة، 2024.

14. غانم ماجدة، **دور البنوك التجارية في تمويل القروض الاستهلاكية دراسة حالة ترست بنك الجزائر**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، تخصص اقتصاد نقدي، 2019/2018.

15. سويسي دحمان، **البنية العاملية للسلوك الإنسحابي لدى العمال باستخدام نمذجة المعادلة البنائية (SEM)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019.

16. بن جدو أمينة، **بناء نموذج لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية- إسقاط تجربة البنوك الأمريكية على البنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة بنكية، جامعة برج بوعريريج، 2022.

**ثالثا: المجلات والملتقيات العلمية**

1. شريفة بوعبيدة، **دعائم الحوكمة وفاعليتها في تحسين الأداء المصرفي**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 02، العدد 03، جوان 2003.

2. حبار عبد الرازق، **الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي حالة دول شمال إفريقيا**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد السابع،2017.

3. عبد الرزاق أحمد لقواق وآخرون، **قياس وقيادة أداء الوظائف دور بطاقة الأداء في تحسين تنافسية البن عزوز بن علي**، مداخل مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي نظام حماية بالودائع، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 5، 2016.

4. سهير محمود معتق، صبحي رزق، أ.د نيفين محمد طريح، **بحث الحوكمة في الجهاز المصرفي**، المجلد 31، العدد 1، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية.

5. طلال زغبة، محاد عريوة، **أهمية تطبيق الحوكمة المصرفية في تحسين أداء البنوك التجارية – دراسة عينة من البنوك التجارية-**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد08، العدد 01، جامعة أم البواقي، مارس 2021.

**المراجع باللغة الأجنبية**

1.R.Alton Gilbert, Andrew P. Meyer, Mark D. Vaughan, **Could a CAMELS Downgrade Model Improve Off-Site Surveillance?**, The federal reserve bank of ST Louis, Review,January/February 2002.

2.Routledge ,**Corporate governance in Asia** ,dition, London, 2015, p 6Julian Roche.

# الملاحق

**الملحق رقم 01: استبيان الدراسة**

جامعة البشير الابراهيمي– برج بوعريريج

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

تخصص إدارة مالية

**الموضوع: استبيان**

في اطار إنجاز موضوع البحث لنيل شهادة الماستر بعنوان" **دور الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المصرفي–دراسة عينة من البنوك التجارية** ". نرجو منكم التفضل بالإجابة على هذا الاستبيان كما نعلمكم أن المعلومات المتحصل عليها ستستعمل لأغراض علمية وبمنتهى الحيادية والالتزام مع فائق التقدير والاحترام.

**الطالبتين:**

- بوطبة أسماء
- غضبان نور الهدى

**الحوكمة المصرفية:** الأساليب التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل ومحاية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق مصالح المودعين.

**الإفصاح والشفافية:** هي أن تلتزم المؤسسة بتقديم معلومات دقيقة ومتكاملة وحديثة إلى أصحاب المصالح؛ بما يتفق مع المتطلبات التشريعية والرقابية ضمن إطار عمل الشفافية.

**مجلس الإدارة:** يعتبر مجلس الإدارة كأداة معرفية تساعد على خلق المهارات، ومنه يتعين على مجلس الإدارة لتسهيل تنمية المهارات والمساعدة في بناء استراتيجية جديدة.

**الرقابة المصرفية:** هي نوع من أنواع الرقابة التي تمارسها السلطات النقدية في البلاد للتحقق من سلامة النظم المصرفية والنقدية المطبقة، والتأكد من صحة تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات المصرفية الصادرة.

**الأداء المصرفي:** هو النشاط الشامل و المستمر الذي يعكس نجاح المصرف واستمراره وقدرته على التكيف مع البيئة أو فشله، وفق أسس ومعايير محددة يضعها المصرف تماشيا مع متطلبات نشاطه في ضوء الأهداف طويلة الأمد.

**الجزء الأول: البيانات الشخصية**

| | | |
|---|---|---|
| المستوى التعليمي | دون الجامعي | ☐ |
| | جامعي | ☐ |
| الخبرة | أقل من 5 سنوات | ☐ |
| | من 5 سنوات إلى 15 سنة | ☐ |
| | أكثر من 15 سنة | ☐ |

**الجزء الثاني: فقرات الاستبيان**

| رقم | العبارة | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **المحور الأول: تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية** | | | | | | |
| **البعد الأول: الإفصاح والشفافية** | | | | | | |
| 1 | يتم الإفصاح عن النتائج المالية المحققة من طرف المؤسسة | | | | | |
| 2 | يتم الافصاح عن التقارير المالية في الوقت المناسب | | | | | |
| 3 | يوفر بنككم التقارير المالية والمعلومات المحاسبية اللازمة لإجراء المقارنات وتقييم الأداء بصورة أفضل | | | | | |
| 4 | الافصاح عن المعلومات داخل بنككم وفق المبادئ والفروض المحاسبية المنصوص عليها | | | | | |
| **البعد الثاني: مجلس الإدارة** | | | | | | |
| 5 | يتم تقسيم المسؤوليات في البنك الذي تعمل به حسب السلطات التنظيمية، الإشرافية، التنفيذية | | | | | |
| 6 | يراقب مجلس الإدارة في بنككم مدى جدية تحقيق الأهداف | | | | | |
| 7 | يتمتع أعضاء مجلس الإدارة في بنككم بمؤهلات عالية لتأدية وظائفهم ووعيهم الكامل بمسؤولياتهم | | | | | |
| 8 | يساهم مجلس الإدارة في بنككم في تسهيل تنمية مهارات الموظفين | | | | | |
| **البعد الثالث: الرقابة** | | | | | | |
| 9 | يتم تعيين لجنة مراجعة في بننكم تهدف لتحقيق الرقابة المستقلة والموضوعية | | | | | |
| 10 | تتولى دائرة الرقابة على بنككم التحقق من سلامة أوضاعه المالية ومراقبتها والإشراف عليها بما يكفل سلامة مراكزها المالية وحماية حقوق المودعين | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **المحور الثاني: الأداء المصرفي** | | | | | | |
| 11 | يعمل بنككم على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة | | | | | |
| 12 | يتم وضع خطط استراتيجية من قبل بنككم من أجل تحسين أدائه | | | | | |
| 13 | يتميز بنككم بانخفاض مخاطر السيولة والائتمان | | | | | |
| 14 | يتم استخدام الأساليب الاحصائية والمتطورة في تقييم أداء بنككم | | | | | |
| 15 | يتميز بنككم بفعالية اتخاذ القرارات | | | | | |

# فهرس المحتويات

| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| **الإهداء** | – |
| **شكر وعرفان** | – |
| **ملخص الدراسة** | I |
| **قائمة المحتويات** | II |
| **قائمة الجداول** | III |
| **قائمة الأشكال** | IV |
| **قائمة الملاحق** | IV |
| **مقدمة** | أ–ج |
| **الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة** | 02 |
| تمهيد | 02 |
| المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأداء المصرفي | 03 |
| المطلب الأول: ماهية الأداء المصرفي | 03 |
| المطلب الثاني: خطوات وأساليب ومؤشرات تقييم الأداء المصرفي | 06 |
| المطلب الثالث: نماذج تقييم الأداء في البنوك | 09 |
| المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على الأداء المصرفي | 18 |
| المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للحوكمة المصرفية | 19 |
| المطلب الأول: ماهية الحوكمة المصرفية | 19 |
| المطلب الثاني: مبادئ الحوكمة المصرفية | 21 |
| المطلب الثالث: انعكاسات الحوكمة المصرفية على تحسين الأداء المصرفي | 23 |
| المطلب الرابع: العلاقة بين الحوكمة المصرفية والأداء المصرفي | 24 |
| المبحث الثالث: الدراسات السابقة | 25 |
| المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية | 25 |
| المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية | 27 |
| المطلب الثالث: أوجه الشبه والاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة | 28 |

| | |
|---|---|
| خلاصة الفصل الأول | 31 |
| **الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة** | 33 |
| تمهيد | 33 |
| المبحث الأول: تطبيق الحوكمة المصرفية في البنوك الجزائرية | 34 |
| المطلب الأول: دور السلطات في تفعيل مبادئ الحوكمة المصرفية في البنوك الجزائرية | 34 |
| المطلب الثاني: النظام المصرفي والحوكمة | 35 |
| المطلب الثالث: لمحة حول البنوك محل الدراسة | 36 |
| المبحث الثاني: الأساليب والأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة | 39 |
| المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة | 39 |
| المطلب الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة | 40 |
| المطلب الثالث: النتيجة العامة للاستمارة الخاصة بعينة الدراسة | 46 |
| المبحث الثالث: استخدام التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي في استخراج عوامل الدراسة الخاصة بالبنوك محل الدراسة | 48 |
| المطلب الأول: استخدام التحليل العاملي الاستكشافي في استخراج عوامل الدراسة الخاصة بالبنوك محل الدراسة | 48 |
| المطلب الثاني: استخدام التحليل العاملي التوكيدي في استخراج عوامل الدراسة الخاصة بالبنوك محل الدراسة | 57 |
| المطلب الثالث: تفسير النتائج في ضوء نتائج النموذج الهيكلي | 60 |
| خلاصة الفصل الثاني | 62 |
| **الخاتمة** | 63 |
| **قائمة المراجع** | 67 |
| **الملاحق** | 70 |
| **فهرس المحتويات** | 74 |

**الملخص:**

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين الحوكمة المصرفية وتحسين الأداء المصرفي في البنوك، والعمل على بناء نموذج هيكلي يوضح أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على المصرفية على أداء البنوك التجارية. حيث تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي وهذا من خلال توزيع استبيان على عينة من البنوك التجارية بولاية برج بوعريريج (7 بنوك)، كما تم تحليل النتائج ب الاعتماد على البرنامج الاحصائي Spss وبرنامج AMOS.

كما توصلنا في هاته الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية والأداء المصرفي. حيث يساهم تطبيق مبدأ كل من الافصاح والشفافية، والرقابة، ومسؤوليات مجلس الإدارة في تحسين ورفع الأداء المصرفي في البنوك التجارية.

**الكلمات المفتاحية:** الحوكمة المصرفية، الأداء المصرفي، مبادئ الحوكمة المصرفية، البنوك التجارية.

## Abstract:

This study aimed to clarify the relationship between banking governance and improving banking performance in banks, and to develop a structural model illustrating the impact of applying governance principles on banking performance in commercial banks. The study adopted a descriptive approach by distributing questionnaires to a sample of commercial banks in the province of Bordj Bou Arreridj (7 banks). The results were analyzed using the statistical software SPSS and AMOS.

Additionally, the study found a significant positive relationship between the application of banking governance principles and banking performance. Specifically, the implementation of principles such as disclosure and transparency, control mechanisms, and board responsibilities contributes to enhancing and improving banking performance in commercial banks..

**Key words:** banking governance, banking performance, governance principles, commercial banks.